



Bu eserin;

kataloglanması, dijital ortama aktarılması ve

elektronik ortamda kullanıma sunulması

İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)'nın desteğiyle

İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı

Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü (Atatürk Kitaplığı)

tarafından gerçekleştirilmiştir.

Proje No	:	İSTKA/2012/BIL/233
Destek Programı	:	Bilgi Odaklı Ekonomik Kalkınma Mali Destek Programı
Projeyi Destekleyen	:	İstanbul Kalkınma Ajansı (İSTKA)
Proje Adı	:	Osmanlı Dönemi Nadir Eserlerin Kataloglanması, Dijital Ortama Aktarılması ve Elektronik Ortamda Kullanıma Sunulması
Proje Sahibi Kuruluş	:	İBB Kültür ve Sosyal İşler Daire Başkanlığı
Proje Yüklenicisi	:	Yordam BT Ltd. Şti.
Proje Uygulama Yeri	:	Kütüphane ve Müzeler Müdürlüğü - Atatürk Kitaplığı İSTANBUL – Beyoğlu




İST. BELEDİYE KÜTÜPHANESİ
729
İ.B.B.
729
1924



سياسة فرنسا الاستعمارية

في شمال افريقيا

« وهي مقالات معربة عن مجلة الاهالي الوطنيين (لاروفواندجين) عدد ٧٣ ـ الصادر في ٣٠ مايو سنة ١٩١٢ بباريس (٦) في نمرة ١٦ من شارع مات ـ سنتها السابعة »

ومنقولة عن جريدة « الطان »

١٣٣٥ ـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين والصلاة والسلام على النبي الامين وعلى آله وصحبه اجمعين .

وبعد فقد يثير الشك عند الذين ليس لهم علم بما يقترفه الافرنسيون من السياسة الاستبدادية فى مستعمراتهم الاسلامية وذلك لما اشهره الافرنسيون عن انفسهم من دعوى المدنية وحب الانسانية واعانة الامم الضعيفة و . . . و . . . الى غير ذلك من الدعاوى الباطلة والاشاعات الكاذبة .

ولذلك استصوبنا ان نأتى هنا برسائل كان قد نشرها كاتب كبير فى « الطان » وهى التى يمكننا ان نقول عنها انها « الجريدة الرسمية الافرنسيه والتى هى على كل حال جريدة نظارة الخارجية الافرنسية ومقالات كانت قد نشرتها مجلة الاهالى « لاريفو اندیجین » الافرنسية ، وذلك ليكون لناس شهادة الافرنسيين انفسهم اقوى مؤيد للتهم التى

وجهناها ضد مديرى السياسة الاستعمارية الافرنسية فى شمال افريقيا المدعين انهم من امة مبدؤها حماية الامم المظلومة والاخذ بيد الضعفاء . وقد يستبعد بعض الناس ذكرما سنأتى عليه فى سياسة الاستبداد الجارية بالمستعمرات لولم نقل ان هذه الانتقادات صادرة عن افرنسى وهذه المقالات نشرت بصحف افرنسية ايضا .

وها هى الرسائل :

الرسالة الاولى : خطورة مسألة اهالى المستعمرات الوطنيين .

« الثانية : طريقة الحكم بالعنف الحاليه .

« الثالثة : نتائج طريقة الحكم بالعنف .

« الرابعة : هل يفيد كون المستعمرين اصحاب امتيازات ؟

« الخامسة : وسائل ايجاد المساوات المدنية وتوطيدها .

« السادسة : ضرورة وجود رابطة بين اهالى المستعمرات الوطنيين وبين الدولة المستعمرة .

« السابعة : فى الاستعمار .

وهذه الرسائل السبعة هى التى نشرتها جريدة « الطان » لسان حال وزارة الخارجية الافرنسية .

وتلى هذه الرسائل مقالة لمجلة الاهالى الوطنيين « لاريفواندیجین » فى موضوع « مسيو لوتو ومسألة الاهالى الوطنيين » ثم مقالة المسيو « غاستون فالران » فى موضوع « حوادث تونس » وهى مقالة ضمنها

احساساته عقب تلك الحوادث . ونشرها فى المجلة المذكورة وتلى هاتين المقالتين نبذ نشرتها هذه المجلة عن بقية المستعمرات اوالاقطار التى ترجوفرنسا الاستيلاء عليهاواستعمارها : كالجزائر وتونس والمغرب الاقصى والهند الصينية ولاوس ومدغشقر وافريقية الغربية وبلادالمغاربة الصحراوية وارجاء خط الاستواء فى افريقية وافريقية الوسطى والسواحل الصوماليه .

فهذه هى الرسائل والمقالات التى عزمنا على نشرها لكى يحصحص الحق ولا يكون للافرنسيين حجة على من يعترض سياستهم فى الاستعمار من غير ابناء جنسهم فقد شهد عليهم شاهد من اهلهم !

فرنسا والمسلمون

الرسالة الاولى

خطورة مسألة الاهالى الوطنيين

هذه الرسائل التى جمعت تحت عنوان : « كيف تشكل افريقيه الشمالية » نشرت اولا فى جريدة « الطان » كما اخبرنا من قبل ثم أعاد كاتبها نظره عليها وادخل عليها بعض تحريرات ثم نشرها فى مجلة الاهالى الوطنيين « لاريفواندينجين » ومقصده من ذلك ان يظهر لاخوانه الافرنسيين كيف يجب ان يصلحوا تشكيل افريقيه الشمالية التى افسدت الاحوال فيها ولا سيما فى الجزائر وتونس سياسة المستعمرين السياسيين هذه السياسة التى ليست فيها ذرة من مكارم الاخلاق ولا من العواطف الانسانية.

فهذه السياسة الذميمة هى التى جعلت لمسألة تماس الاهالى الوطنيين بالاجانب المستعمرين هذه الخطورة الناشئة عن رد الفعل المتبادل بين العنصرين .

وقد كتبت هذه الرسائل بالوضوح والدقة والصحة اللازمة، وذلك مابين الشئون على حقيقة احوالها ومالايجعل سبيلا للانكار او التعليل او التضليل سواء كان ذلك بإزاء اعضاء البارلمان الافرنسى اوغيرهم من

الساسة او من الذين تهمهم مصالح فرنسا الافرنسيين انفسهم . ويظهر للذين لايعرفون كيف يدرسون احوال الامم حالة الامم المسكينة التى اوقعها سوء حظها بين براثن رجال حكومة الجمهورية الجهنميين الذين لايتقون الله ولا يقيمون للانسانية وزنا ولا يعبأون بعواطف الرافة والشفقة التى لم تخل منها الحيوانات ولكنهم تجردوا منها بعوامل الاطماع التى تقسى القلوب ولا تترك فيها ذرة من الرحمة .

وان ذلك ليعرف ابناء تلك البلاد الذين سال بهم سيل المطامع الافرنسية فى اى دركة من دركات الهوان والذل السياسى والاجتماعى احلهم رضاهم باستيلاء اشد الامم عداوة للانسانية عموما والاسلام خصوصا على مرافق بلادهم ووضعها يدها على شئونهم السياسيه والمدنية وعلى شفا اى جرف هار اوقفهم استسلامهم لارادة هولاء الاعداء الالداء .

ولقد تساءلت المجلة عما سيكون عليه موقف المستعمرين بعد وضوح خطر الطريقة السياسية السيئة على مصالح الافرنسيين انفسهم وقالت هل يتنازلون عن امتيازاتهم عن طيب خاطر وعن رغبة منهم ؟

ثم اجابت بان المستعمرين الذين يستعمرون يمكنهم ان يصنعوا ذلك فيتنازلوا عن هذه الامتيازات التى تعافها الانسانية ولا ترضاها الاضمار المجرمين .

واما المستعمرون المشتغلون بالسياسة فلا يمكن ان يقوموا بذلك ولا يجوز ان ينتظر ذلك منهم لانهم هم علة العلل وجر نومة البلاء الذى حاق بتلك البلاد السيئة الحظ .

واذا قلبنا وجوه الافرنسيين الذين لهم علاقة بها ـ وكل الافرنسيين كذلك ـ وجدناهم من اولئك المستعمرين السياسيين او من المساعدين على سياسة هولاء المستعمرين .

ولذلك فلا يمكن ان يؤمل منهم ان يغير واسياسة اتبعوها ولاجبلة فطروا عليها .

ولا صحة لذلك الامل الذى اظهرته المجلة من ان تنطق الدولة « المستعمرة » بالحق ولا لذلك الاستسلام الذى ابدته بقولها ان حظ الرعايا والمحميين الافرنسيين بين ايدى فرنسا .

فان الجزائريين والتونسيين ماجر عليهم الوبال والعناء الا استسلامهم لفرنسا .

•
• •

ومما هو جدير بالملاحظة ما رسخ فى اذهان الافرنسيين من ان فرنسا ستتمكن من الاستفادة بوضعها الحماية على المغرب الاقصى استفادتها من من القطرين الجزائرى والتونسى استفادة سيكون لها تأثير على مستقبلها وهذا ماجعل تلك الجريدة تقول . ان فرنسا بزيادتها لملكاتها بوضع الحماية على المغرب الاقصى ستزيد بنسبة جسيمة تأثير شمال افريقية على مستقبلها وان هذا التأثير سيكون اما حسنا سعيدا واما نحسا مشئوما عليها وذلك بحسب السياسه التى ستتبعها نحو الاهالى المسلمين . »

ومن ذلك يتبين اولا اعتقاد الافرنسيين بامكان وضع فرنسا حمايتها على القطر الذى لم تستطع ان تتقدم فى داخله منذ تهجمها عليه ظلما

وعدوانا . وثانيا ان الافرنسيين مهما ظهروا بمظهر المخالف لسياسة حكومتهم فانهم فى الحقيقة مشتركون فى اطماعها راغبون فى الاعتداء على استقلال الممالك الاخرى ولاسيا الاسلامية منها وانهم يخالفون الاشخاص ـ اشخاص رجال الحكومة ـ لغايات شخصية ولكنهم لايخالفون التيار المندفع من تعصبهم الذميم وحقدهم على المسلمين .

ومما يؤيد ذلك قول المجلة فيما بعد « اننا لبثنا الى الآن مترددين بين خطتين متناقضتين وان عدم التصاق خطتنا وعدم ارتباطها يعدان ازمة ستظهر قريبا اذا لم يستقر راينا على اتخاذ خطة ثابتة .

فخطة الحكومة الافرنسية فى الجزائر وتونس وفى المغرب الاقصى ـ اذا تم مايرجونه من وضع يدهم عليه وتثبيت سلطتهم فى انحائه ـ هى خطة سيئة للتردد الواقع فى تطبيقها وان الواجب على الحكومة الافرنسية هو توحيد هذه الخطة اوبعبارة اخرى جعلها اكثر ارتباطا والتصاقا اوبعبارة اصح جعلها مبنية على عزيمة قوية لايحصل فيها ترددولااحجام!

فكانما لم تكف تلك العزيمة التى جعلت خطة الاستعمار الافرنسية خطة جهنمية رأى الناس فى كل انحاء العالم تأثيرها على اولئك الذين استسلموا لاشد الامم عداوة للاسلام واشد الدول عداوة للخلافة الاسلامية اذا قارنا بينهم وبين الامم التى استولت الامم الاخرى عليها .

وسنرى فى بقية الفصول مايوضح الحالة السيئة احسن توضيح .

ويشعر الافرنسيون ان شمال افريقيه يقطنه نحو الخمسة عشر مليونا وان الافرنسيين سيضطرون الى ادارة شئون هذا العدد الكبير بهذه

الادارة التى يزيدها صعوبة اعتقادهم ان المسلمين امة جامدة لاتقبل التغيير ولا التبديل . ويلاحظ الكاتب ان هذا الاعتقاد لااساس له من الصحة .

ويلاحظ ان الامة التى كانت من قبل متفككة لاارتباط بين اجزائها لعدم وجود المواصلات المقربة للجزء الآخر قدصارت الآن مرتبطة بالسكك الحديدية والتلغراف وبالجرائد وخصوصا الخمسة جرائد الافرنسية التى صارا نشاؤها حديثا والتى يتفق محرروها فيما بينهم على كتابة ما يكتبون .

ان افريقية الشمالية (بما فيها تونس والجزائر والمغرب الاقصى مجتمعة) مأهولة بنحو خمسة عشر مليونا من الاهالى الوطنيين الاصليين الذين سيكون علينا ان نديرامورهم .

ولقد بقى الناس مدة طويلة يعتقدون ان هولاء الاهالى المسلمين جامدون ومستعصون على اى تغيير . ولكن ليس هنالك شئ من ذلك

ففى الجزائر وتونس اللتين هما خاضعتان لنا منذ مدة طويلة نرى ظواهرامرين عاملين على تغيير احوال هذين القطرين وهذان الامران هما :

اولا — كان الاهالى قبل استيلائنا على الجزائر وتونس متفرقين جماعات ليس بينها وبين بعضها الا قليلا من العلاقات اوليس لها مع بعضها علاقة اصلا . ولكن فى هذه الايام نجدامر خضوعهم لسلطة واحدة عاملا على ان يوجد عندهم وحدة احساسات لم يعرفوها من قبل . فانهم بوجود مسيطر واحد عليهم جميعا صاروا يشعرون بان حظوظهم متضامنة

متكافلة وان ذلك لمحسوس الآن فى الصحافة الاهلية التى كان ايجادها حادثا خاصا بهذه السنين الاخيرة .

وان محررى الخمس او الست الجرائد الاسبوعية التى تصدر سواء فى تونس اوفى الجزائر ليعرفون بعضهم ويتراسلون ويتداولون ويشتركون فى طرق المواضيع الكبيرة .

وان هذا الاشتراك فى الاحساسات لايمكن ان يزيد بزيادة اتصال اجزاء افريقية الشمالية وتكوينها لمجموع مشكل تشكيلا متينا بطرقنا الحديدية وتلغرافاتنا وصحافتنا وبانتشار تعليمنا المستمر .

لم يكن يخاف قبل الان الا من الحركات الثورية العامة .

ثانيا — ان التعليم ينتشر و فى بعض مراكز الجهات القبليه التى اتى اليها مديرون ميالون الى العرب افتتحت فيها مدارس عددها كاف لقبول نحو النصف من الاولاد الذين هم فى سن الدراسة (مركز دراع الميزان المختلط ٤٩،٢٦٨ وطنى - ٢٤ مدرسة اهليه - ٦،٠٣٨ تلميذ من ٩،٨٥٠ تلميذاً موجودين فى تلك الجهة)

ومن هؤلاء الاطفال لدائبون جداً على الدراسة . فيكون بناء على ذلك انه فى بعض الجهات تنشأ نابتة ستستعمل اللغة الافرنسية بطلاقة تامة.

ومن جهة اخرى اذا كان عدد الشبان المسلمين الذين يرغبون فى تعليمنا العالى - لايزال ضعيفا فانه ليس مما لايذكر اذان فى المدرسة الصادقيه فى تونس ٣٦٢ تلميذاً واحصاءات سنة ١٩٠٩ تبين انه كان فى مدارس الجزائر ٥٦٢ .

فبعضهم يستمر فى الدراسة العالية الى ان يصيروا دكاترة فى الطب او فى الحقوق .

فالآن بهذه الوسيلة تتكون نخبة متعلمة لم تكن قد وجدت من قبل . وان من طبيعة الامور وذلك كما رؤى فى مصر وفى الدولة العثمانيه وفى ايران وفى الصين ان هذه النخبة المتنورة تمكن بسرعة من القبض على ازمة الافكار فى افريقية الشمالية كلها . فان هذه النخبة عندها افكار . ومتى ظهر لكتلة الاهالى الوطنيين ان هذه الافكار يمكن ان تساعد على اصلاح حظها صير لهذه الافكار قوة وتأثير لايقاوم .

وقد راى الناس لذلك مثلا فى تونس بمقاطعة الترام .

فاى منظر نقدمه لهذه النخبة التى ستوجد الراى العام للاهالى ؟ انا نقدم لها المنظر الذى كنا نبديه قبل وجود هذه النخبة . واننا بتعليمنا اياهم فى مدارسنا وبتلقيننا لهم مبادئ العدل عندنا فاننا نجعل الاهالى الشبان الذين يمكنهم ان يحكموا على مايدور حولهم . وماذا تريهم ليحكموا عليه ؟ حكومة استبداد وظلم وخوف لايمكن الا ان يوجد عندهم غير عاطفة البغض .

وكيف لايرى احداث بهذا الاهمال بل بهذه القلة من الشعور التى هى ايضا نقص عدم التبصر التام تعرض مستقبل ممالكنا للضياع ؟

فاذا كان يعتقد ان مبادئ العدالة المؤسسة عليها الجمعية لايمكن تطبيقها فى افريقية أفلا يقضى العقل السليم بان لانعلم هذه المبادئ للشبان الوطنيين ؟

وفى هذه الحالة تقضى علينا الحكمة ان نصنع ضد مانصنع الآن . فيجب حينئذ ان نقفل المدارس فى وجوههم ، وان نحرم عليهم تعلم اللغة الافرنسية التى هى اقوى الوسائل لنشر افكار العدالة ، وان نشهر حربا عوانا على تلك النخبة المتهورة التى لايمكنها الا ان تكون عدوتنا بتأثير طريقة الحكم الحاليه . وان نجعل الاهالى الوطنيين كلهم فى الجهل والضعة والذل والهوان

ولكن يجب ان لايخفى الانسان عن نفسه انه قد فات الوقت لمحاولة الرجوع هكذا الى الوراء . ولقد تغير الاهالى الوطنيون فلم يبق للخوف تأثيره السابق عليهم ولما اخذ الشبان السبعة التونسيون فى يوم ١٣ مارس الاخير ، كان المقصود من ذلك بديهيا توقيف مقاطعة الترام . ولكن لم يتحقق هذا الرجاء تماما . لان الوطنيين كانوا قد بدأوا المقاطعة للحصول على مساواة الوطنيين للايطاليين فى المعامله . واما الآن فان انضمت الى هذه العلة علة اخرى الا وهى ان السبعين الف مسلم يستمرون على المقاطعة للاحتجاج معلنين انهم لايريدون ان يعاملوا معاملة القطعان من الانعام .

ومع ذلك فلنفرض ان هذه السياسة الجائرة سياسة سد الافواه يمكن ان تنجح فاى الآراء تستحاب ؟

اولا — منذ ثمانين سنة لم يستوطن الجزائر الا سبعمائه واثنان وخمسون الف اوروبى . وفى مدة ثلاثين سنة لم يقم فى تونس غير مائة وخمسون الفا .

فاذا بقيت الحال على هذا المنوال فانه تلزم قرون ليساوى عدد السكان الاوروبيين عدد الاهالى الوطنيين الاصليين وينتج عن ذلك ان طريقة الحكم بالضغط على الاهالى الوطنيين تجعل النازحين منا الى تلك الديار لايتوطنون فيها الا توطنا غير حقيقى وتصيرهم دائما فى احتياج الى قوة عسكرية من الدولة المستعمرة لاجبار الاهالى الوطنيين للرضوخ الى هذا الحكم الشديد الوطأة .

ثانيا — ان افرنسيي الاصل قليلو العدد بين الاوروبيين فهم اربعون الفا فى تونس وثلاثمائه واربعة آلاف فى الجزائر .

فهم من جهة طغى عدد الطليان عليهم ومن جهة اخرى غمرهم عدد الاسبانيين . فخطة الضغط تمنع الافرنسيين من امكان الاعتماد على العنصر الوطنى واستخدامه ضد العنصر الاجنبى .

ثالثا — ان الاقتراع (للخدمة العسكرية) موجود فى تونس منذ مدة طويلة وقد ادخل اخيرا الى الجزائر . ويؤمل ان تستفاد منه قوى عظيمة .

فاذا كنا نأخذ هذه القوى من اهالى مستائين منا فان الحوادث التى جرت اخيرا فى فاس تدلنا على اننا سنتعرض الى الوقائع المؤلمه .

رابعا — اذا كان هؤلاء الخمسه عشر مليونا يقبلون طوعا برغبتهم سلطتنا فانهم يضيفون قوة عظيمة لفرنسا .

ولكن اذا كانوا يبقون مستائين فان افريقية الشمالية تكون سببا

لضعف بلادنا الى حد لايمكن مداواته .

وفى حالة حدوث زوبعة سياسية فبدلا من ان يستمد منها يضطر حينئذ الى استخدام قسم من الجنود الافرنسيين لمراقبة اهالى المستملكة وايقافهم لدى الطاعة .

ولكن اذا كان يفكر فى ان مبادئ العدالة عندنا يمكن تطبيقها فى انحاء افريقية الشمالية كما تطبق فى فرنسا نفسها ـ وليس لنا ان نبدى لقرائنا ان هذا هو راينا ـ فيجب حينئذ ان لايكتفى بتصريحات قاصرة على الاقوال بل ان تطبق الافعال على الاقوال .

ولقد اقر مجلس النواب جملة مرات ان يطلب من الحكومة اتخاذها فى افريقية الشماليه سياسة المدنية والعداله وصرح بان غيرهاتين السياسه لاتاتى بخير فى تلك الجهة ولايحقق امل فرنسا ويثبت قدمها هناك الاسياسة المدنية والعدالة اللذين هما امران من الامور التى تشتغل مدارسنا شغلا متواصلا فى تعليم نخبة الاهالى ماهيتها .

وقد صارت هذه النخبة لاتجهلها فبعد ان جهزت النخبة الوطنية بهذه الكيفية هل يمكن تصور انها لاتدرك مخالفة افعالنا لاقوالنا ؟

ان سياسة المدنية والعدالة لاتشمل انتخاب جملة خطط للسلوك بل يجب ان تتضمن كاول نتيجة لوجودها انتهاء حكم العنف الذى نجبر الاهالى على تحمله .

ان هذا الحكم معروف قليلا جدا من افرنسيي فرنسا . ولوحصلت لهم عنه فكرة جلية لرأى فيه اكثر الافرنسيين مايستفظعون .

المقالة الثانيه

حكم العنف الحالى

قال ذلك الكاتب :

تعودنا فى اثناء دور الاستيلاء والمكافحة من سنة ١٨٣٠ الى سنة ١٨٧١ ان نرى ابن تلك الديار عدوا يجب علينا القاء الرعب فى نفسه وغرس الجزع فى قلبه باشد العقوبات صرامة وتعودنا ان نجد «المستعمر» من ابناء افرنسة مغرا على اذلال ابن تلك البلاد ذلك العدو المبين .

وبقينا — بعد اربعين سنه من صلح وسلم وامان ننظر الى الوطنى بنفس العين التى كنا ننظر بهما اليه فى دور القتال والقراع ولقد توارى المحاربون للافرنسيين فى اثناء ثورة ١٨٧١ . فى احداثهم . ومع ذلك فان افرنسه لاتزال تعاقب الابناء على ثورة الآباء . فما ذا جناه هؤلاء الابناء ؟ ولما ذا تعاقبهم افرنسة ؟.. من ذا الذى يستطيع ان يجيب على هذين السؤالين بجواب معقول ؟..

ان الاهالى الوطنيين لايزالون الى الآن فى مركز المغلوبين المقهورين المحكوم عليهم ان يؤدوا الى الغالبين القاهرين جزية قاصمة للظهر تنوء تحت عبئها الحلل الكواهل !

وهذه الغرامة الفادحة تنبخ عليهم بشكلين اولهما عدم المساوات فى حمل المغارم والاعباء الحكومية . وثانيهما عدم المساواة فى الاستفادة من مغانم الميزانيات .

عن المساواة فى المغارم والاعباء :

املاك الوطنيين فى الجزائر مفروضة عليها ضرائب المحصولات وضرائب الماشيه . واما املاك الافرنسيين واليهود فلم تفرض عليها ضريبة .

وفى سنة ١٩٠٨ وهى آخر سنة توجد لدينا احصاءاتها الزراعية نجد ان الاهالى الوطنيين قد اخذت منهم ضرائب بمقدار ١٧ مليونا على ٢٬٤١٩٬٧٧٥ هكتارا مزروعة من قبل هؤلاء الوطنيين فى حين ان « التسعمائة واربعة وتسعين الفاومائه وخمسين هكتاراً » التى يزرعها الاوروبيون لم تأخذ حكومة الجزائر عنها سنتيما واحدا !!!

وهذه الامتيازات قد اوجبت نوعا خاصا من التجارة فان الاهالى الوطنيين يقيدون مواشيهم فى سجلات الحكومة باسماء مستعمرين افرنسيين او باسماء يهود ليتخلفوا من تسديد ضرائب الحكومة الباهظة بتقديم اجر اخف ثقلا من تلك الضرائب .

وفوق ذلك فان الاهالى الوطنيين مرغمون على كثير من انواع « السخره » لايشترك فيها المستعمرون ولا اليهود ! : ـ فمن « سخرة » حراسة الغابات « سخرة » الجراد . الى سخرة النقليات الرسمية . الى « سخرة » الضباط والشرطة فى المدن وقدالفى مسيو جونار هذا النوع

الاخير من « السخرة » اسما ولكن كثيرا من البلديات فى بلاد الجزائر لاتزال تستعملها وقد قدر احد الضباط الافرنسيين فى كتاب نشره عن « الاستعمار » الافرنسى فى شمال افريقية تقديرا صحيحا لمبلغ ماتساويه قيمة هذه الاشغال فانه قدره بخمسة واربعين الف فرنك عن الناحية الواحدة المختلطة التى تشتمل على خمسة وعشرين الف ساكن .

فيكون الوطنيون بذلك ايضا يدفعون عدة ملايين وهى ضريبة خاصة وحيدة فى نوعها .

وفى تونس قد توصلوا ايضا بطرق عجيبة وحيل غريبة الى جعل الاوروبيين لايقدمون الضرائب المقررة ، فهم لايدفعون لاضريبة شخصيه ولا باطنية ولا مكلفيات نقديه . اى لايدفعون شيئاً من هذا القبيل اومن غيره لاعن مزارع كرومهم ولا عن مزارع علفهم وانما يدفعون فقط جزء من عشرة من ضريبة مزارع القمح والشعير .

ويوجد بناء على ذلك فى الوقت الحالى فى الديار التونسية ثمانمائة واربعة وتسعون الف هكتار من الاراضى المعفاة من الضرائب لانها من املاك مستعمرين اومن املاك اجانب .

فهنا صورت السكان الاجانب ممتزين بهذه الامتيازات الخاصة بهم عن الاهالى الوطنيين ومشكلين لطبقة اعلى كما فى معاملة الحكومة لها عن سكان البلاد المسلمين .

عدم المساواة فى المنافع ان عقد النية على جعل الوطنى المسلم محروما من حقه و حصته فى الانتفاع من تقسيم الميزانية . ـ موجود ومدون بشكل ظاهر جلى فى قوانين الجزائر .

وان ايرادات ضرائب الاستهلاكات المجموعة والمدونة تحت اسم عوائد البحر ـ تبلغ قيمتها نحو الثمانية ملايين فى كل عام ـ لتقسم بين النواحى بحسب نسبة سكانها .

فى النواحى المشتركة التامة الاختلاط جعلت قاعدة الحساب فيها مراعاة ان الاوروبى الواحد يساوى ثمانية اشخاص من المسلمين وان هذه الطريقة فى الحساب يمكن ان يوجدوا لها مبررا من ان الوطنى المسلم يستهلك من الحوائج الضرورية اقل من الاجنبى :

وفى النواحى المشتركة الاخرى لايقبلون نسبة ثمانية مسلمين الى افرنسى واحد او يهودى واحد . بل اقروا نسبة اربعين مسلما الى افرنسى او يهودى واحد اى ان الافرنسى الواحد او اليهودى الواحد يساوى اربعين مسلما فى نظر الحكومة التونسية الافرنسية .

على ان المسلم التونسى سواء كان قاطنا ناحية غير تامة الاختلاط والاشتراك او كان ساكنا فى ناحيه مختلطة عادية ـ يبقى مقدار استهلاكه من الديرى واحدا فى الحالتين .

فمن اين اتى حينئذ هذا الفرق ؟

اتى من هذه الوجهة : الا وهى انه حيث ان الاوروبيين قليلو النسبة فى النواحى غير التامة الاختلاط والاشتراك ، رغبت فى جعلهم يتمتعون بالاستفادة من تلك العوائد ولو كان ذلك بصورة تضر بمصالح الاهالى المسلمين اصحاب البلاد .

فهذا المنصب بانفتاح بابه بهذه الطريقة الرسميه جعل البلديات

الجزائرية تعامل الوطنى المسلم بالطريقة المعلومة التى هى نتيجة طبيعية لذلك . وان هذه البلديات لمستمرة القرائح فى استنباط الوسائل لاجبار المسلم على تقديم الضرائب . ولوكانت هذه الوسائل غير مقبولة شرعا . ولكن عندما يجبن او ان انفاق الاموال المجموعة بهذه الطرق المستنكرة ، يصير الوطنى المسلم كأن لم يكن .

وان الوجوه والاشكال المؤسسة عليها النواحى التامة الاختلاط . لتسهل وتيسر لهذه البلديات طرق الخروج عن الحدود فى اقتراف المستكرهات من الاستبداد والاستعباد والغصب بكل الوسائل . ـ اذا كان لهذه البلديات ميل الى هذا الامر .

وبالنظر الى ان الاوروبيين قليل عددهم فى هذه النواحى وان هذا العدد القليل لايدفع ضرائب اويدفعون ضرائب ضعيفة المقدار جدا ، فان هذه النواحى التى يبلغ عددها ٢٦٨ لم تكن لتتمكن من الحياة ولم تكن لديها ايرادات اخرى . ـ

ماذا صنعوا ليوجدوا لها اسباب حياة ؟ . ضموا اليها دواوير اهلية تكون ضرائبها ميزانيات لتلك البلديات غنية كثيرة الاموال .

وهاهى بعض امثلة توضح الطرق التى وزعت بها الاهالى فى هذه النواحى : هنشير سعيد ـ ٤٣ افرنسى و ١٦٥١ مسلم ـ قنطار العارش ، ٥٠ افرنسى و ٢٣٥٣ وطنى مسلم ، مقلع ١٥١ افرنسى و ٨٨٦٠ مسلم ، وليس ، ١٠٦٤ افرنسى و ١٢٧٧٩ وطنى مسلم ، تيزى وزو ، ١٠٨٧ افرنسى ، ٨٦٦ و ٢٧ مسلم وطنى .

فيرى من ذلك ان الافرنسيين يكونون الاقلية التى تكاد لاتذكر من جهة العدد وان الوطنيين المسلمين يكونون الاغلبية العظمى .

فما هى حقوق هذه الاقلية التى تكاد لاتذكر ؟ ـ حقوق استبداد مطلقة .

وماهى حقوق هذه الاكثرية العظمى ؟ ـ لاحق لها قطعيا !

ان الانسان ليستصعب ان يعتقد عدم وجود حق واحد لهذه الاكثرية العظمى . ولكن الحقيقة التى لاريب فيها ان هذه الاكثرية لاحق لها !

فالوطنيون لايمكنهم ان ينتخبوا اويعينوا اكثر من ربع عدد اعضاء المجلس البلدى وهؤلاء الاعضاء الوطنيون لاحق لهم فى انتخاب عمدة المدينة ومعاونيه . فيكون الافرنسيون فى حل من عدم اقامة وزن لهؤلاء الاعضاء الوطنيين ومن عدم الاهتمام بهم . وان الثلاثة والاربعين افرنسيا الذين يكونون الجاليه الافرنسية فى هنشير سعيد يجب ان يكون منهم من ١٢ الى ١٥ منتخبا .

فهؤلاء الاثنا عشر اوالخمسة عشر منتخبا يقبضون بايديهم على ازمة مصالح الف وستمائة واحد وخمسين من الاهالى الذين يسكنون تلك الناحية والذين هم فى حالة تشبه تماما حالة العبوديه .

ان الميزانيات العامة لحكومة الجزائر وللولايات الجزائرية عندماتكون مكتسبة للمنافع العمومية ـ يمكن ان يقال ان المسلمين ينتفعون منها كما ينتفع الافرنسيون « المستعمرون » ولكن فى المصروفات المتعلقة بالمصالح

المحلية ـ وعلى الاخص فى مصروفات البلديات ـ سواء كان الامر عائدا على محاكم الصلح اوعلى مراكز الشرطة (البوليس) او المدارس او القبول فى المدارس على مصاريف الحكومة ـ او على طرق المنافع المنطقيه اوعلى حنفيات المياه اوالاسواق ـ فان « المستعمرين » يجمعون لانفسهم معظم مبالغ الاعتمادات . واما المسلمون الوطنيون فتعتبر أنهم لاحق لهم فى ذلك اصلا على اى وجه كان .

ونتائج كل ذلك ؟ يمكن ان يعرف الانسان مايمكن ان تكون .فى تذكرة كتبها على بن فكار على الهجرة من تلمسان يلاحظ كما يمكن الانسان ان يراه حول هذه المدينة . فتلك الجهة تشتمل على ١٠٣٤٥ افرنسى و ٢٤٠٧٠٠ وطنى فهؤلاء المسلمون هم الذين يدفعون مقدارا كبيرا من ميزانية البلدية ومع ذلك فانه بمدار ستة وثمانين عاما من وجود الافرنسيين فى ديار الجزائر . ـ لاتوجد طريق واحدة يمكن ان تسير فيها العربة للذهاب الى جامع سيدى ابى مدين وسيدى العلوى وزيارة هاتين الجامعتين الثمينتين اللتين هما افخر مايزدان به اثر فن البناء والتزويق العربى فى شمال افريقية .

فهذان الأثران الجليلان لاعيب لهما سوى انهما وجدا فى قريتين جميع سكانهما وطنيين وبما انه لايوجد بينهم منتخب اوروبى واحد . فان فكرة تمهيد طريق الى القريتين لم تات الى المجلس البلدى .

وعلى ان المسلمين الوطنيين يمكنهم ان يكونوا سعداء عندما لاننظر اليهم الا بعين الاهمال وعدم الاهتمام بامرهم وشأنهم . وحينما لانتطرف

الى الحد الذى لاننظر اليهم فيه الا بعين السخط التى لانرى فيهم الامساويا ولاتريد بهم الاشرا .

وفى ناحية ميرابوا يحكم ٢٠٠ افرنسى ٧٩٥٦ وطنيا مسلما . فهؤلاء الوطنيون المسلمون لم تفتح لهم مدرسة واحدة بل ان المعاون السيد اسماعيل لما طلب فتح مدرسة لهؤلاء المسلمين وجد اشد معارضة من المجلس البلدى الذى لايريد ان يكون هناك تعليم اسلامى للمسلمين .

وان هذين المثالين ليمكناننا من معرفة مايجرى فى البلديات الجزائرية ومن الحكم على افعال هذه المجالس وعلى نياتها نحو المسلمين الوطنيين وانا لانقترف مبالغة اذا قلنا ان ذلك من مخازى امتنا .

وباى وجه تبرر هذه الضرائب الفادحة الخارقة للعادة التى ضربت على الوطنيين بل التى ضرب بها الوطنيون ضربة تبرح بهم آلامها ؟ لايوجد شئ يبرر هذا الظلم الجلل غير ... غير حق مفتتح البلاد فى الاستبداد والاستعباد !

وكيف يتبرر توزيع مصروفات الميزانية على هذه الطريقة التى تجعل الاستفادة من هذه المصروفات والتمتع بها قاصرة على الافرنسيين المستعمرين دون اهل البلاد المسلمين ! بهذا الحق ايضا ، حق المفتتح المدوخ للبلاد !

فهذه العشرون مليونا من الضرائب الخارقة للعاده والتى تجبر الاهالى المسلمين على تقديمها فى كل عام ماهى فى الحقيقة ونفس الامر لاجزية حرب حقيقيه .

بل ان ايرادات الضرائب العادية التى يستفيد منها الافرنسيون المستعمرون ويستمتعون بها دون الوطنيين المسلمين ماهى ايضا الاجزية حرب .

وانا نندهش من ان الوطنيين المسلمين لايعترفون بخيرنا ولايشكرون فضلنا ولايثنون علينا اكثر مما يصنعون !



المقالة الثالثه

نتائج الحكم بالاضطهاد والعنف

ان « المستعمرين » الافرنسيين ومن حذا حذوهم وعد فى زمرتهم معفون من دفع قسم من العوائد . ولكنهم بالرغم عن ذلك يتصرفون تصرف الملك المطلق الاستبداد فى صرف الميزانيات .

وان وجود هذه الامتيازات التى يمتاز بها المستعمرون الافرنسيون واليهود لذو وخامة وخطر عظيم وذلك :

لانه يبقى العداوة بصفة دائمة بين العنصرين . وبما ان الاهالى المسلمين هم الذين يحملون عبأ الغرم المبنى عليه غنم المستعمرين فلا يمكن اصلاح حال المسلمين الوطنيين الابإحدى الطرق الثلاث الآتية :

اما تقليل غرمهم وتخفيف ثقل احمالهم . وهى ما يستدعى جعل المستعمرين يزيدون مقدار مايقدمون من العوائد . واما اعطاء الاهالى المسلمين حصة حسنة فى مصاريف الميزانيات ، وهو ماينتج تقليل حصة اولئك المستعمرين فى الاستفادة من تلك المصاريف . واما منح المسلمين الوطنيين حقوقا سياسية تسمح لهم بطلب الاصلاح المؤدى الى حصولهم على الامرين المتقدمين .

وان المستعمر الذى حصل على الامتيازات المجحفة بمصالح الاهالى

المسلمين لابد من ان يجعله حب المحافظة على هذه الامتيازات والحرص على بقائها ، خصما عنيدا وعدوا لدودا للوطنى المسلم الذى تستدعى مصلحته تقليل مضار الامتيازات .

ثانيا . ان وجود الامتيازات الحالية يحدث فى العوائد والاخلاق تأثيراً وتغيراً . وذلك لان المستعمرين عندما يرون ان الاهالى الوطنيين المسلمين يغصب حقهم رسميا لايمكنهم ان يمنعوا تأثير سراية ذلك الى معاملاتهم الخاصة لان ذلك فى طبيعة البشر . وكيف ينسون فى مخالطتهم للوطنيين ماتذاكرهم به المؤسسات الادارية وغيرها كل يوم من انهم فاتحوا بلاد هولاء المسلمين وسادتهم الذين يقبضون بايديهم على زمام السلطة ولديهم الحول والقوة اللذين يسيطرانهم على الاهالى الوطنيين .

وكيف لايستفيد الذين لايراعون مايأمر به الوجدان والضمير ليخرجوا عن الحد فى استثمار سوء حالة المسلمين عندما تسنح لهم فرصة موافقه .

ثالثا ان امتيازات المستعمرين تمنع اداراتنا الافريقيه من النظر فى شئون العنصرين المشتركة بالنزاهة اللازمه . بل تجبرها ان تخذ خطة تكون دائما ضد المسلمين الوطنيين .

وهنا اشد تأثير هذه الامتيازات خطورة وخطرا . فان واجب اطلاع افرنسة على احوال تلك الاقطار منوط بهذه الادارات . ووجود تلك الامتيازات يجعل فى خارج الامكان تأدية ذلك بصدق واخلاص .

وانه ليس من العدل ان يقال ان هذه الادارات تريد السوء للاهالى الوطنيين المسلمين . فانها خصوصا فى السنين الاخيرة قد اشتغلت بنشاط فى اصلاح احوال هؤلاء الاهالى المادية . موجدة على قدر امكانها مؤسسات المعاونة والمواساة . ولكنها بما انها مكلفة بتطبيق حكم العنف الذى يجبر المسلمين على دفع الغرامات الباهظة لمنفعة المستعمرين فانها لايمكنها ان تصنع غير السير فى السبيل الذى تدفعها فيه ضرورات هذا الحكم .

واولى هذه الضرورات هى منع اى مناقشة كانت فهذا الحكم الذى لايمكن تبرير وجوده لاشرعا ولا بكونه وسيلة نافعة . ـ لايمكن ان يدوم الا بالسكوت عنه وعدم الكلام فيه . ولذلك فان قوة هذه الاحوال تؤثر بحمل اداراتنا على اعتبار طرق القاء الرعب فى قلوب الاهالى المسلمين من الازمة لتوطيد الامان لان هذه الوسائل تقيد هؤلاء الاهالى باغلال السكون الذى يجعلهم بكماً والطاعة العمياء التى تجعلهم انعاما مسخرة مسيرة .

ونظراً لاحتياج اداراتنا الافريقية الى الاستبداد المطلق لاجبار المسلمين على احترام الامتيازات التى يستمتع بها المستعمرون . ـ فانها تسعى فى تبرير هذا الاستبداد بادعاء «وجوب جعل الوطنيين المسلمين يسيرون فى ترقيهم داخل دائرتهم الخاصة بهم . »

وما ذلك الاسلوب مقبول قولا للدلالة على ان هذه الادارات لاتريد ترقية هؤلاء المسلمين اصلاً .

ان كل مدنيـة تتكون من امرين : الاول هو العنصر المعنوى الناتج عن جهاز خاص مركب من المعتقدات والثانى هو العنصر الادبي الناشئ عن العلوم والمعارف فاذا اعتبرت فى المدنية العربية المزية الادبية الخاصة بهـا ، ضرورية ، فتكون النتيجة المحتم الحصول عليهـا هى انه ليس هنـالك ما هو اهم من المعتقدات المعتبر انهـا تلك المزية الادبية ولكنه تجب حينئذ ملاحظة ان هذه المعتقدات المعتبر انهـا موحى بهـا من الله ، ـ لا يمكن ان ينتظر حدوث تغير وتبديل فيهـا ـ ولا معنى حينئذ للكلام على حدوث ترق فى هذا الشان .

واذا كانت ترى ترقية العنصر العلمى فى المدنية العربية ، فان من رابع المستحيلات امكان التفكر فى الوصـول الى ذلك بالترقى الطبيعى للعلم العربى . لانه لايوجد علم عربى كما انه لايوجد علم افرنسى . فان العلم واحد . وهو واحد فى كل البلاد . هذا هو العلم فى حد ذاته .

فان كانوا يريدون ترقية المسـلمين علميا فهذا هو الشئ الوحيد الذى يجب تلقينه لهم ولكن هذه المعارف الحقيقية اذا انتشرت بينهم فلا بد من ان يكون لها التأثير الذى كان لها على غيرهم فى كل زمان وكل مكان : اى انها تضعف المعتقدات العتيقه عليهم . وعلى ذلك يجب الاختيار بين امرين : اما ان نجتهد فى حبس المسلمين فى دائرة تقاليدهم وذلك بادعاء تركهم فى دائرتهم الخاصة بهم وجعلهم بذلك محكوما عليهم بالجمود وبالتدنى فى التسفل الابدى ، او ان تعطى لتعليمهم الصفة العلميه الحائز عليهـا تعليمنا . وهذا نتيجته احتمه تغيرما للمدنية العربية من الصفة الخاصة بها .

ولما رأت الادارة الجزائرية نفسها مجبرة على الاختيار بين الامرين اختارت ابقاء الاهالى المسلمين على الجمود .

انها ، بكل تأكيد ، لم تختر ذلك بعد تفكر . ولكن طوعا لاحساس غريزى ولها على ان لايمكن وجود ائتلاف بين رقى المسلمين الفكرى وبين بقاء الامتيازات التى اثقلت عواتقهم .

ومع ان الحكومة فى افرنسـة قد اعلنت جميع الاديان عندها على السواء وانها على حيادة بالنسبة لهن جميعا .

وهى باتفـاقها فى الراى مع المسـتعمرين الذين يريدون ان يقتصر تعليم الاهالى الوطنيين المسلمين على تخريج صناع وعمال لهم وجعلهـا ذلك تفكر فى تحضير برنامج ١٩٠٨ الذى قرروا فيه ان لايسمح باعطاء المدارس الوطنيه الا مبان لاتجاوز قيمتها ٥٠٠٠ فرنك ولا معلمين الا الذين لايتعدون الا ستمائة فرنك فى السنة . وان العلم الذى لايدفع فى نظير تعليمه الا ٦٠٠ فرنك فى السنة لهو علم يسترع من تعليمه من يعلمه ... ولا يمكن له ان يغير شيئاً من قلة معرفة الاهالى ولا من حالتهم الادبية . وان سوء الحظ جعل انه لم يوجد المعلمون الذين يرضـون بهذه القيمة الضئيلة اذان علمان المصالح والادارات ومكاتب الاشغال يحصلون على اكثر من هذا المبلغ .

اما فى تونس فان الادارة لم تأخذ خطتها بصراحة وحرية ضـمير فى هذا الشان كما اخذتها حكومة الجزائر فيرى من جهة ادارة معارف تشكل باخلاص ظاهر (على قدر الامكان) تعليم الاهالى الوطنيين ومن

جهة اخرى ادارة اهلية ، تتبعها ادارة الجامع الكبير ، ترفض رفضا باتا جعل التعليم فى ذلك الجامع تعليما عصريا كما جرى ذلك فى الجامع الازهر فى مصر - وذلك بالرغم من تشكيات الطلبة ورغبتهم الشديده فى جعل التعليم فى جامع الزيتونة تعليما عصريا ويمكن ان يجد الباحث فى وجود التيارين المتناقضين وفى وجودهما فى آن واحد ، تفسير التناقض البين الذى بدا فى سياستنا فى القطر التونسى ، فى هذه الايام الاخيره .

وان هذا الخوف من الاسلام وهذا النفور من تعليم الاهالى تعليما عاليا ، نتيجتهما الطبيعية ان ادارتنا صارت لتسيء الظن فى كل مسلم يصل الى احلال نفسه فى المنزلة التى يستلزمها هذا العصر الحالى ويتشبه فى طور حياته وحده واجتهاده بالاوروبيين فصار الوطنى المسلم المتنور مع ظهوره بمظهر عدم التعصب وبالتسامح ، مشتبها فيه او بعبارة اخرى مخوفا منه ومكروها لانه اصبح كفؤا للتميز وقادرا على الانتقاد وخصما لدودا ، بسبب ذلك ، للحكم الذى يرغم اهله وذويه على الخضوع له .

وان اسطع برهان وادعم حجة لايمكن الجدال فيهما ، فى شان هذا الكره للوطنى المتعلم المتنور انهم فى الجزائر وفى تونس لايراعون جعل المتعلم تعلما اوروبيا مفضلا على غيره فى الانتخاب للوظائف الحكومية المخولة للوطنيين . بل بالعكس فان الادارة الافرنسية تخاف من المتعلمين تعلماً اوروبيا وتكرههم وتبعدهم عن الوظائف .

وان الادارة الافرنسيه والمستعمرين يعملون لابقاء الامتيازات التى اثقلت عواتق الوطنيين ولا بقاء حالة الجمود الذى يريد الافرنسيون ان

يبقى المسلمون فيها ، تنشر الاشاعات الباطلة عن الوطنيين . وانهم ليدعون ان الوطنيين المسلمين لايصلح لهم غير استعمال القوة ضدهم وسياسة الشدة فى ادارة شئونهم وهى نظرية حسنة وموافقة جد الصالح الذين يغرمون المسلمين كل الغرم لمنفعتهم بفرض الضرائب الفادحة على الوطنيين.

ويقولون ايضا ان المسلم متعصب تعصبا لارجاء لشفائه منه . ولكنها نظرية لاتوافق مايعملون لاجله من حصر عواطف القوم فى الدائرة الاسلاميه . ويقولون ان المسلم لايمكن ترقيته وايصاله الى الدرجة العالية من حسن الاحوال الادبية ، وهى نظرية تكذبها تلك النخبة من الوطنيين المسلمين الذين ترقوا بجدهم واجتهادهم من منذ سنين قريبة .

وعندما يلاحظ الشبان المسلمون الذين تعلمهم ويشاهدون عظم قوة التيار الجارى ضد جنسهم والذى لابد لجنسهم من محاولة السير ضده للوصول الى العدالة التى يتطلبونها ، وعندما يبحث هؤلاء الشبان عن احد يأخذ بيدهم ويعينهم على بلوغ ذلك ، فماذا يجدون ؟ يجدون من جهة مستعمرين تقضى مصالحهم بالتشهير والتشنيع بهذا الجنس ، جنس اولئك الشبان ، ومن جهة اخرى المصالح الادارية التى تعين المستعمرين على جنسهم باقرار هذا التشنيع وشدازر هذا التقبيح المزريين بجنسهم والمضرين بمصالحه

ولا يوجد ثمة من يرفع صوته معترضا لما يعمل هؤلاء الظالمون ، وذلك لان الاهالى الوطنيين مرغمون على السكوت . وبذلك لايمكن ان تصل الحقيقة الى الدولة المستعمره . (افرنسة) .

انه لايوجد فى العالم كله حالة اشد ايلاما من هذه الحالة السيئة التى ينقلب عليها هؤلاء الشبان المساكين .

وانه ليمكن ان لايهتم بذلك . ولكن من جهة اخرى يجب ان تعرف افرنسة وان تحقق من انه لاتوجد حالة اشد موافقة لجعل الافكار نافرة ويائسة من الحكم الافرنسى والقلوب نافرة ومبغضة وحاقدة على افرنسة .ـ واذا عرف ان هؤلاء الشبان سيشكلون الرأى العام فى المقادير الكبيرة من المسلمين الذين هم تحت ادارتنا ـ اذا عرف ذلك فكيف لايشعر بان آلام هؤلاء المسلمين تهدد مستقبل مستملكاتنا فى افريقية ؟

المقالة الرابعة

هل من النافع ان يكون للمستعمرين امتيازات ؟

لو لم يكن المستعمرون مضطرين الى المدافعة عن امتيازاتهم التى هى عبارة عن غرامات المسلمين مرغمين على تقديمها ـ لما وجدت البغضاء والعداوة بين الفريقين ، وكان يمكن لادارتنا ان تعامل الفريقين بالعدل والانصاف . واننا نظن اننا اثبتنا ذلك .

وانه بالغاء هذه الامتيازات ، هل نكون قد صنعنا شيئاً لم يصنع مثله فى الازمنة السابقة التى اتانا بنبئها التاريخ ؟ كلا ! كلا ! بل اننا نكون قد قلدنا فقط امثلة وقعت حديثاً تحت انظارنا ورأينا نجاحها باهراً .

لقد كانت انكلترة وقفت فى مثل هذا الموقف و وجدت فى مثل هذه الحالة فى كندة وفى افريقية الجنوبية ولقيت هى ايضا فى تلك الانحاء مسائل مشابهة لمسائلنا الحاليه ، ووجدت فى تلك المستعمرات عناصر معادية لجنسها واهالى اخصاما لابنائها . فلم تسع حينئذ فى تأييد سلطتها باعطاء امتيازات للانكليز . بل بالعكس اصلحت مابين الطرفين بوضع العدالة فى معاملتها لهم جميعا على حد سواء [١]

[١] هذا ماصنعته انكلترة لاهل تلك البلاد الاجانب من الذين اصلهم افرنسيون اوهولانديون اوانكليز واما اهالى البلاد الاصليين ، الوطنيين ، « ناتيف » فانها عاملتهم معاملة الانسان للوحوش والفار والكلب العقور . (ملاحظة من المعرب)

اى انها منحت الجميع حقوقا متشابهة متساوية . سوت المغلوبين بالغالبين .

فكانت خطتها هذه احسن سياسة وامهر الخطط فى السياسات . واذا قلنا انه يجب ان تصنع افرنسة مثل انكلترة ، يمكن ان يقال لنا ـ اعتراضا علينا ـ : « ان المساواة تفرق الاقلية الاجنبية (عموما ، والافرنسية خصوصا) ـ فى الاكثرية (وهم الاهالى الوطنيون) » . انه يجب طبعا ان يميز بين شمال افريقية وبين المستعمرات الانكليزية التى ذكرناها : (انه اذا كان لايوجد بين الوطنى والافرنسى فرق بين الناس ... واذا كان كلاهما ابيض قابل للترقى ، فانه يوجد بينهما فرق من جهة التعلم والتربية فرق عظيم جدا الى درجة يجعل المساواة السياسية غير ممكنة الآن . فان الافرنسى هو العامل الممدن فيكون اعترافه فى الاهالى الوطنيين الذين لتمدينهم مصرا بقصد التمدين نفسه .

الا ان المساواة المدنية اى المساواة امام التكليفات الحكومية من الضرائب والعوائد وامثالها ـ والمساواة فى توزيع الميزانيات عند الصرف ـ هذه المساواة كافية لازالة البغضاء والعداوة بين العناصر . فهى مادامت غير موجودة فان الاهالى الوطنيين المسلمين يظلون مغلوبين مجبورون على

تقديم الجزية او بعبارة اخرى الغرامة للمستعمرين . هذه الغرامة التى هى غرامة حرب . وطالما تجاوز الحد فى الزامهم بتأدية ما نفرض عليهم بصفتنا غالبين لهم فان من الخرق فى الراى ان نؤمل المستحيل من انهم ينحازون الى جانب سلطتنا فعلى المساواة المدنية يتوقف نجاح سياستنا فى مستملكاتنا الافريقية . وعلى هذه الشروط تلزمنا اسباب قوية لانحرافنا عن تحقيقها وتطبيقها . فلنبحث الآن فى الاسباب التى يتذرعون بها الى الانحراف عن ايجاد هذه المساواة المدنية . وسنرى انها اما واهية لاقيمة لها واما مكروهة يجب ان ينفر منها .

فاول شئ يجب ان ينظر فيه هو كيفية المستعمرين فى المحافظه على امتيازاتهم التى يستمتعون بها وينعمون فى رفاهيتها .

انهم يسعون فى المحافظة على هذه الامتيازات بادعاء انها لازمة فى مقابل خسائر الاستعمار التى تنتظر ويحتمل حدوثها . الا انه من السهل ان يرى فى هذا العذر المنتحل خلط بين امرين لاتشابه بينهما: الملك المشروع فى ايجاده ، والملك الذى اوجد ووطد .

وان المستعمر الصحيح الذى يستحق ان يسمى مستعمراً . هو الرجل الذى يوجد قيمة لارض لم تزرع من قبل .

وهو يبدأ بتنظيف قطعة من الارض واعدادها للزراعة ويزرعها بعد ذلك ثم يستعين بما يحصل عليه من ايراد محصول تلك القطعة على

تنظيف واعداد قطعة اخرى من تلك الارض فى السنة التالية ويستمر على هذا المنوال فى الاستعانة بالايراد على التنظيف والاعداد الى ان يتم له استثمار ارضه كلها : وان عملا كهذا يكون من ورائه نفع الجهة وغناؤها يستحق ان يساعد عليه وان يعاون . وليس احق من ان يعفى من الضرائب مدة معينة من قبل لتمكن صاحبه من الوصول الى اتمامه ـ وتكون مدة هذا الاعفاء عشرين سنة مثلا

ولكن لما يصير هذا الملك قد بلغ الدرجة التى تعود على صاحبه بالنفع بان صار يعطى له ايراداً ـ فحينئذ اى فرق يكون بين صاحب الملك فى الجزائر وبين صاحب الملك فى افرنسة ؟

انه يسكن « مستعمره » ولكنه بعد « مستعمراً » . فى سنة ١٩١١ كان الاحد عشر الفا والمائتا واحد من زراع العنب الاوروبين فى الجزائر قد صدروا من النبيذ ما تبلغ قيمته ٢٠٧٦٩٨٠٠٠ فرنك ! وهذا ما يمثل ١٥٦٠٠ فرنك عن الشخص الواحد . فهل يمكن الاحتجاج فى ان هذا المقدار من المال غير مستحق لان توضع عليه عوائد؟

وفى اول اكتوبر من سنة ١٩١١ ، اى من السنة نفسها ، اشترى « المستعمرون » الجزائريون ٢٩٧٤ اوتوموبيلا (سيارة) كانت قيمتها ، على حسب تقدير الاحصاءات الجمركية ٢٨ مليونا و ٥٠٨٠٠٠ فرنك ! ـ فيمكن ان تعتبر فى الجزائر ان لكل مائتين وسبعة واربعين شخصا اوروبيا (سيارة) . مع انه لا يوجد فى افرنسة نفسها غير (سيارة) واحدة لكل ستمائة وخمسة عشر ساكنا !

فهل يمكن ان يدعى جديا بان مثل هؤلاء الناس الذين ظهر منهم هذا البرهان الساطع والدليل القاطع على نجاح مؤكد ـ بل يمكننا ان نقول على نجاح خارق للعادة ـ انهم فى احتياج لان يشجعوا ويساعدوا ويعاونوا على تحسين احوالهم ـ باعفائهم من الضرائب والعوائد ؟

اليس من الفظاعة ان الاغنياء الرافلين فى بحبوحة العيش والرخاء والهناء والنعيم يعفون من الضرائب والعوائد ويساعدون على تحسين احوالهم وزيادة رفاهيتهم ـ بينما تكون اشق طبقات الامة حالا واشدها ضنكا واكثرها بؤسا ، محملة بالضرائب والغرائم؟

ومن جهة ثانية كيف يمكن « للمستعمرين » ان يثبتوا حقهم فى الامتياز ويبرروا هذه الامتيازات التى تجعلهم يقصرون على انفسهم نفع مصاريف الميزانيات التى لا يدفعون منها الا قليلا جدا نادرا والنادر لا حكم له .

انهم يبررون هذه الامتيازات باجتهادهم فى اثبات انه اذا كان يراد ان تنجح قرى « المستعمرين » فى تلك « المستعمرات » فانه يجب ان يحول لها كلما يتمتع به امثالها فى افرنسة من التسهيلات ووسائل الراحة.

نعم ان هذا مما يمكن ان يرجى . ولكن اذا كان هذا يرجى فهل يمكن ان ينتج عنه ان يحمل آخرون غير اللازم لهم هذا النجاح مؤونة كلفته؟

ان تحتيم تكليف الوطنيين المسلمين تحمل مغارم النجاح اللازم للمستعمرين ناشئ عن خطأ فى الفكرة الاولى للاستعمار عند ابتدائه . فانهم يعتقدون انها مسألة سيئة يجب ان تحسن بعوامل اصطناعيه .

وتحت تأثير هذه الفكرة ـ فى مبدأ الامر ـ كانوا يعطون ليس فقط الاراضى مجانا بل كانوا يعطون ايضا منازل مبنية والآلات الزراعية، بل والاطعمة ايضا ! ولكنهم لاحظوا فى مدة قصيرة ان « المستعمرين » كانوا فى اكثر الاحيان يبيعون مالم يكلفهم شيئاً وان الحكومة لم تكن قد فعلت سوى انها ساعدت على نوع من انواع المضاربات . فشرعت تدريجا فى الغاء هذه الاعطاءات التى لافائدة فيها . واليوم ، فى اكثر الاحوال لاتعطى الحكومة الارض الى « المستعمرين » بل تبيعها لهم . وقد صارت الاراضى هى التى لاتوجد لها المشترون . ولماذا ؟

لان « الاستعمار » مسألة مفيدة فى الحقيقة ومستغنية تماما عن المساعدات الاصطناعية وان بهذا الاعتقاد صار الاستعمار مستلزما لمعاونة مالية من الحكومة وسلمت الميزانيات كلها الى « المستعمرين » فبما ان الحكومة الافرنسية او بعبارة اخرى افرنسة لم تكن تحب ان تعطى هذه المعاونة المالية من خزينتها ، وجدوا ان من الطبيعى ان يجبر الاهالى الوطنيون على تقديمها وذلك بحق الغالب فى اخذ غرامة من المغلوب .

ولكن حرمان امة من حق الاستفادة مما تقدمه من الضرائب ليستمتع اخرون بفوائدها امر منكر . وهذا المنكر عندما يسبب العداوة بين طائفتين ينتج فى نهاية الامر نتائج سيئة . واذا اريدت معرفة نتائج هذا المنكر فيكفى ان ينظر الى مايجرى فى البلديات الجزائرية حيث يحكم عدد قليل من المنتخبين الافرنسيين على عدد هائل من الوطنيين المسلمين . ولنضرب لذلك مثلاً : [تيزى اوزو] . حيث وضع فيها ٨٦٦و٢٧ من الاهالى الوطنيين

المسلمين تحت تصرف ١١٢٩ من الافرنسيين ! ! ! وهؤلاء الافرنسيون يجتمعون كلهم : تقريبا ، فى القرية الصغيرة التى هى قرية تيزى اوزو نفسها والتى لاتشتمل الا على الف وسبعمائة وثلاثة من السكان . واما بقية الاهالى الوطنيين المسلمين فتفرقون فى القرى المجاورة .

وميزانية هذه الجهة يبلغ مقدارها مائتين وعشرين الف فرنك يدفع الوطنيون المسلمون وحدهم منها اكثر من تسعة اعشارها : ويصرفها المستعمرون على مصالحهم الخصوصيه فقط . فلا ولادهم فتحت اربع مدارس ـ واما لاولاد السبعة وعشرين الف وثمانمائة وستة وستين وطنيا مسلما فلم تفتح غير مدرسة واحدة !

وبعد ان يصرفوا صرفا بالغا باهظا على مصالحهم وعلى المعاونة والمواساة الخاصتين بهم المقصورتين عليهم وعلى مياه القرية التى يسكنونها وعلى الطرق القرويه . والزراعية اللازمه لهم ـ ، يتبقى بعد ذلك لديهم شئ زائد وهو فى اكثر الاوقات جسيم لكن تعودهم على عدم صرف شئ لمنفعة الوطنيين المسلمين يجعلهم لايفكرون فى صرف ولا جزء قليل لصالح هؤلاء المسلمين ، بل يعطون خمسمائة فرنك لجمعيات الملاهى فى القرية وستمائة فرنك لضارب الطبل (الطنبور) والف وخمسمائة فرنك الى موسيقى البلديه . وفى هذه القرية الصغيرة التى لايسكنها غير ١٧٠٣ ساكن يصرفون ٢٠٠٠ فرنك لتزيين المتنزهات العمومية ... وثلاثة آلاف وسبعمائة وخمسة وخمسين فرنكا (!!!) لتنظيف الازقة واثنى عشر الفا وخمسمائة فرنك للتنوير .

ارغام الوطنيين المسلمين على الصرف على الافرنسيين ، ووضع المسلمين بذلك فى حالة من انواع حالات العبودية، واعطاء « المستعمرين » عادة المعيشة على حساب الوطنيين المسلمين ، وتمكينهم من التصرف المفضح المخجل المزرى فى مال هو فى الحقيقة ليس بما لهم لانه مال اولئك الوطنيين المسلمين . هذه هى نتائج ذلك الامتياز المستمتع به المستعمرون والذى يتصرفون به فى اموال ميزانية الضرائب التى لايقدمون هم انفسهم الاجزءاً قليلا منها . فمن ذا الذى يستطيع ان يقول ان هذه عادات مقبوله واعمال يصح السكوت عنها ؟

لقد حان الوقت الذى يجب ان يتبين فيه ان النجاح فى اى امر كان يتوقف على كفاءة الذين يقومون بهذا الامر وان اول طباع الرجولة الحقه هو ان لايعتمد الانسان الا على نفسه . ولقد سارت الجزائر فى سبيل التحسن الادبى اول خطوة بل تقدمت فيه اول تقدم وان النجاح والرخاء الذى دخلت فيه منذ بضعة سنين ابتداءً من اليوم الذى اجبرتها فيه افرنسة على ان لاتنتظر مساعدة مالية الا من نفسها . وكان هذا الاجبار بمنحها الاستقلال المالى .

فى هذا اليوم شفى المستعمرون من داء طلب المعاونة . من افرنسة ويجب الان ان يعمل على شفائهم من الداء المخجل الثانى بصفة اخرى وهو داء الاستعانة بمال المسلمين الوطنيين المساكين . وان هذا الشفاء الاخير ليكون نجاحا للجميع . فان « المستعمرين » ينالون بذلك كونهم يعيشون عيشة طبيعية وشريفة وسيجدون فى مال الوطنيين المسلمين ما كان

مفقودا الى هذه الازمان من المقادير الكافية للوفاء بالوعود التى طالما كررت فى شان تعليم هؤلاء الوطنيين المسلمين وتمدينهم.

ولنأت بالنتيجة الخاتمة فى هذه الجملة الاخيرة : ان المساواة المدنية هى الواسطة الوحيدة التى لايوجد غيرها لايجاد الطمأنينة والسكينة فى شمال افريقية . وانها فضلا عن كونها بعيدة عن تضر الاستعمار ، فان فيها له فوائد جليلة جديرة بالتقدير .

المقالة الخامسة

وسائل توطيد المساواة المدنية

اننا لايمكننا ان نحصل على انحياز الوطنيين المسلمين لجانب سيطرتنا وسلطتنا . من تلقاء انفسهم ورغبتهم ولايمكننا ان نوجد السلم والوفاق بين انواع السكان والقطان المختلفة التى توجد فى شمال افريقيا لابواسطه المساواة المدنيه اى بالمساواة امام الضرائب فى الاستفاده والانتفاع من صرف الميزانيات .

ان ايجاد المساواة بين العناصر المختلفة التى تسكن شمال افريقية امام الضرائب والعوائد التى تجب جبايتها ــ . لاصعوبة فى تحقيقه وتطبيقه . فان الميزانية الجزائرية لابدلها من تصديق مجلس نواب الحكومة الافرنسية حتى يمكن تنفيذ موادها والميزانية التونسيه لابدلها من تصديق نظارة الخارجية الافرنسيه ليمكن وضعها فى مقام التنفيذ والتطبيق .

مجلس النواب ليس عليه الان يظهر لحكومة القطر الجزائرى رغبته وارادته فى كونها تصلح نظامها المالى فى شان مسألة جباية الضرائب وصرف الميزانيات ومتى اقر القرار فى مسألة اصلاح نظام الضرائب فى الجزائر، فان نظارة الخارجية الافرنسة تحيط الحكومة التونسية علما به وتدعوها الى تطبيقه . واما مايتعلق بالمغرب الاقصى فانه حيث ان كل شئ من هذا

القبيل سيشرع فيه بعد توطيد السلطة الافرنسية، اى انه لم يوضع من قبل وسيؤخذ فيه فى القريب فيكفى ان يمنع فى هذا القطر حدوث عدم المساواة فى مثل هذا الشأن اوغيره وانه لاجدال فى ان المكافحة مادامت نارها مستعرة فى المغرب الاقصى

فانا يمكننا ان نكون مجبرين على ارغام القبائل التى تعاونا على تقديم

اموال نفرقها عليها غرامة لها على ثورتها [١]

ولكن عندما يتوصل الى وضع البلاد فى حالة طبيعية [٢] — فان المساواة فى الضرائب يجب ان تكون موجودة فى هذا القطر كما يجب ان تكون موجودة فى بقية شمال افريقية التى وضعنا سلطتنا وسيطرتنا عليها واوجدناها تحت حكمنا .

اما المساواة فى توزيع فوائد صرف الميزانيات . فانها اقل سهولة من المساواة فى جباية الضرائب . انه لا يوجد مايمنع مجلس النواب من اصدار قراره فى شانها . ولكن لامكان تنفيذ هذا القرار يجب تغيير القوانين الوضعية والعرفية المتبعة فى القطر الجزائرى . ولتحقيق انتظام سير المساواة المدنية فى الايام المستقبلة يجب ان تراقب الحكومة الافرنسية هذا السير مراقبة دقيقة مستمرة .

---

[١] هذا هو راى الكاتب الذى يدافع عن حرية الوطنيين وحقوقهم .

[٢] هى حالة الاستيلاء الافرنسى عليها !!! ...

وفى الزمن الحاضر يعرف الجميع ـ وهذا هو منبع كل الاعتداءات على العدالة هذه الاعتداءات التى انقضت ظهر الوطنى المسلم واثقلت عاتقة وبرحت به آلامها ـ نرى كل القوانين الوضعية والعرفية مجمعة على تحويل كل النفوذ والسلطة للعنصر «المستعمر» فان الميزانيات المختلفة تدار من قبل جميعا فى مجالس لم يمنح الوطنيون المسلمون فيها الا تمثيل واه لاتأثيرله بل لايشعر به .

فاذا كان يراد ان يحصل التقسيم فى منافع صرف الميزانيات فى المستقبل بطريقة عادلة لاظلم فيها فانه يكون من الضرورى تغيير التشكيلات الحالية بطريقة تمكن التمثيل الوطنى بها من استطاعة المدافعة عن حقوق الوطنيين المسلمين .

و لكى يمكن لهذا التمثيل الوطنى ان يدافع عن حقوق الوطنيين المسلمين يجب ان يكون تمثيلا جديا حقيقيا وكافيا للقيام بالمهمة المنتدب اليها .

وقد اعترف مسيو جونار بمقدار مافى هذا الامر المخالف للحق من الجور والظلم والحيف والاضطهاد بمنع هؤلاء الناس الا كفاء الوجود فى الهيأت الانتخابية . ولقد كان قدحض على مشروع قانون لرفع هذا الغبن والجور . وان الحكومة ليجب عليها ان تنظر الى هذا المشروع بعين الاهتمام وان تشرع فى تنفيذه وتطبيقه .

ولكى يكون هذا التمثيل جديا حقيقيا يلزم ان يكون اول شرط له منبعثا عن هيئة انتخابية ذات كفاءة حقيقية فى التعبير عن الراى

الوطنى الاسلامى ، واما فى الهيئات الانتخابية الوطنية الاسلامية الحالية فقد شكلت فى الجزائر على طريقة القصد منها جعل السيطرة المطلقة للموظفين الذين تاكدت الحكومة الجزائرية من انهم يوجدون لها اختيارا وانتخابا يكون على هواها .

اما اصحاب المصانع والتجار الذين يعطون ماقرر عليهم من العوائد المعظمة والضرائب الجسيمة . والذين تعلموا فى المدارس الاوروبية او بعبارة اصح فى المدارس الافرنسية والذين حصلوا منا على شهادات النجاح فى التعلم ، فانهم لايقبلون فى تشكيل هذه الهيأت الانتخابيه .

واما فى تونس . فانه لم يمنح الوطنيون المسلمون نظاماً انتخابيا ، ولا يوجد اى عذر ولا سبب لعدم اعطاء التونسيين الحق فى تشكيل هيئة انتخابية مشابهة للتى تعطى للقطر الجزائرى .

والشرط الثانى اللازم لايجاد تمثيل جدى حقيقى للوطنيين المسلمين فى الجمعيات والمجالس الافريقية هو انه عندما تكون الحكومة قداوجدت واعدت هيئة انتخابية وطنية مسلمة ذات كفاءة واقتدار على القيام بواجباتها خير قيام ان تضمن وتؤيد الصحة والاخلاص فى انتخابات هذه الهيئة .ـ وان ذلك لايكون ممكنا الا اذا استعيض عن الحكم بالاستبداد الحالى بحكم يعطى لحسن سير اشغال الهيئة الانتخابية واعمالها ضمانات شرعية ثابتة .

وان الوطنيين المسلمين ماداموا باقين معرضين للاحتياطات الادارية البسيطة ـ بان يسجنوا او بان ينفوا من بلادهم بمجرد امر الحاكم العام

للجزائر » و « المقيم العام ايضا ! » في تونس — فمن البديهي انهم يبقون دائما تحت وطأة الخوف من عدم رضى الادارة الافرنسية عنهم .

وفي هذه الحالة لايمكن ان يحصل الا على صورة مشوهة للحياة العمومية . ولكي يمكن لاي هيئة عمومية او انتخابية ان تبدي آراء مشتركا فيها يجب ان تكون هذه الهيئة تستطيع ان تتناقش فيما بينها .

وان حق الانتخاب ليقتضي حرية ولو نوعية للصحافة وللاجتماع والمناقشة والمداولة . وفي الحالة الراهنة لايوجد لدى المسلمين الوطنيين شيء من هذا القبيل . وان مظاهراتهم الاجتماعية هي دائما ممنوعة من جهة الحكومة الافرنسية . فاذا كان يراد ان انتخابهم يوجد شيئاً آخر غير اولئك الذين يسمونهم في الجزائر (بني وي وي) اي بني نعم ! نعم ! وهم الذين اذا قالت الحكومة الجزائرية او التونسية شيئاً قالوا لهـا نعم ! نعم ! « على العين والرأس ! » فتكون النتيجة المعقولة المقبولة هي ان حق المناقشة والجدال يجب ان يعترف به للوطنيين المسلمين .

فالجرائد العربية غير مسموح بها من قبل السلطة الافرنسية وتمنعهم من المساس بالمسائل التي لايمكننا ان نتركها توضع على بساط البحث مثل سلطة افرنسة وسيطرتها عليهم واستملاكها لبلادهم . فذلك مما يقبله العقل — ولكن اذا كانوا يمنعون من البحث والمناقشة بحرية فكيف يمكن ان ينتظر منهم انهم يستطيعون المدافعة عن حقوقهم ؟ — وكيف يمكن ان يراد منهم ان يكلفوا ممثليهم بتطبيق تراتيب مفكر فيها وموضوعة بناء عن فكر وروية ؟

ولا يجب ان ينتظر . واننا لنؤكد ذلك . — لايجب ان ينتظر ان تعطي الانتخابات — بعد ان تصير صحيحة حقيقية مخلصا فيها — غير هيئة قليلة القيمة لان هؤلاء المنتخبين سينتخبون من بين الوطنيين المسلمين المتأخرين حسا ومعنى . وهذا هو الجواب الذي يجاب به على كل اقتراح يقصد به اعطاء الوطنيين المسلمين تمثيلا لايكون تمثيلا صوريا بسيطـا ولكن كيف يتكون ويتشكل في هذه الامة هيئة احسن حالا معنويا واكثر تجربة وخبرة اللهم الا بمزاولة الحياة العموميه ؟

انه عندما يكون قد صنع كل شيء للحصول على تمثيل انتخابي وطني جدي وصحيح وحقيق . في الجمعيات والمجالس الاهليه الوطنية الاسلامية . — فانه يبقى بعد ذلك . العمل هذا التمثيل كافيا .

وجعل هذا التمثيل كافيا . هو جعل عدد الاعضاء كثيرا الى درجة تمكنهم من ايجاد تأثير في المداولات التي تقوم بها هذه المجالس .

واما الآن فان الممثلين الوطنيين . عددهم في هذه المجالس المحلية . قليل جدا الى درجة تجعل العنصر الافرنسي في حل تام من ان لايقيم لهم وزنا .

واننا لنكرر ان اعضاء المجالس البلديه الوطنيين المسلمين ليس لهم حق الاشتراك في انتخاب العمدة ولا معاونيه — وهذا مايحرم هؤلاء الاعضاء الوطنيين المسلمين من الاستمتاع باقل نفوذ .

وانهم باقرارهم ان التمثيل الوطني يكون له في الاستقبال حسـا

مجموع الاعضاء فى الجمعيات والمجالس الافريقية وان يكون لها نفس الحقوق التى « للمستعمرين » فانه مسموح بان يفكر بانهم يمكنونه بذلك من ان يصنع ماتكون فيه فائدة ونفع وعندما تنقسم فى المناقشة هيئة الممثلين من « المستعمرين » الى فريقين فان كل فريق منهما يسعى فى استجلاب الهيئة الوطنيه الاسلامية الى جهته لكى تكون له الاكثرية التى ترجح آراءه وقراره ويكون الاعضاء الوطنيون المسلمون بقبولهم فى المشاركة الحقيقية فى الاشغال ، قد تيسر لهم ان يدافعوا عن حقوق اخوانهم فى الدين .

ومع ذلك هل يكون كافيا ان يكون عدد الاعضاء الوطنيين المسلمين بقدر الخمسين من مجموع الاعضاء فى المجالس ليكون ضامنا لتوزيع عادل فى صرف الميزانيات بين « المستعمرين » الوطنيين المسلمين ؟ ان من المنتظر ان يكون غير ذلك .

وعندما يكون من اللازم تفريق الاعتمادات المالية على المدارس والطرق والاسواق والمياه ، فان من الضرورى الذى لابد من حدوثه ان يكونوا كتلة واحدة ضد الوطنيين المسلمين . وبما ان لهم الثلاثة الاخماس فى المجلس فانهم يستمرون فى احتكار منافع صرف الميزانيات .

فلا يكونون قد صنعوا بزيادة عدد الوطنيين المسلمين ، غير اصلاح

ناقص غير كاف .

ان هذا الاصلاح لا يكون له تأثير تام الا اذا وضع فوق هذه

الجمعيات والمجالس الموجودة فى شمال افريقية مرجع حال للتحكيم تلجأ اليه كل اقلية ترى نفسها مداسا على حقوقها ونكون له وظيفة السهر على ابقاء التوازن بين مصالح الاجناس المختلفة الموجوده بازاء بعضها . وعلى المحافظة على هذا التوازن من ان يتعرض الى الانتقاض برجحان كفة مصالح فئة على مصالح الفرقة الاخرى .

ان هذا المرجع العالى مرجع التحكيم لم يوجد فى ذينك القطرين الى الآن وان هذه لهى احدى نواقص حكمنا فى افريقية .

وسنبحث فيما بعد عن طرق الحل المختلفة التى اقترحت لهذه المسأله .

المقالة السادسة

ضرورة ايجاد رابطة بين الاهالى الوطنيين وبين افرنسة

فلنفرض ان افرنسة قد قررت توطيد المساواة المدنية بين المستعمرين وبين الاهالى الوطنيين المسلمين . ولنفرض انه لامكان السماح للاهالى الوطنيين بالمطالبة بحصتهم فى المصاريف العمومية ـ رفع عددهم الى خمس مجموع عدد اعضاء جميع المجالس المحلية . فهل تكون افرنسة قد صنعت بذلك كما يجب ان تصنعه لايجاد حكم عادل فى شمال افريقية ؟

كلا ! وانه لمن البديهى ان يرى ذلك غير كاف . لان « المستعمرين » يحافظون على ثلاثة اخماس الاصوات ويمكنهم ان يكونوا كتلة تكون ضد الاهالى الوطنيين المسلمين وهذه الاقلية لايمكنها ان تكون مضمونة حقيقة من تعدى الحدود فى الدوس على حقوق الوطنيين الا اذا كان فوق هذه المجالس مرجع للتحكيم تلجأ اليه الاقلية عندما لاترضيها قرارات المجلس .

وما هو ذلك المرجع ؟

هل ستكون الادارة ؟ ـ ان الادارة ليست ذات كفاءة للقيام بمثل هذه المهمة اما فى الجزائر فان الحاكم العام الموضوع امام جمعيات استشارية ومداولة فى الشئون يكون « المستعمرون » فيها هم اصحاب الاكثرية

الساحقة لايمكنه ان يفعل غير مايفعله الآن من الانحناء امام هذه الاكثرية والرضوخ والخضوع لمشيئتها وارادتها اذا اتحدت ضد العنصر الوطنى الاسلامى . لانه اذا صنع غير ذلك وقف غير هذا الموقف وقاوم اميال « المستعمرين » فى هضم حقوق الوطنيين المسلمين ، يتعرض الى فقد اعتباره لدى « المستعمرين » ويعسر عليه بعد ذلك القيام بوظيفته من ادارة دفة الاحكام .

وفى تونس ، نرى (المقيم العام ايضا !) ليس يوجد ازاءه غير جمعية استشارية لاتقيده قراراتها . وبذلك يكون مسلحا للمقاومة اكثر من الحاكم العام للجزائر ـ ولكنه مع ذلك لايستطيع ان يقاوم حركة او بعبارة اصح سيل تيار الافكار الذى يجب عليه ان يدير دفة الاحكام فيه .

وقد رؤى احد السابقين لمسيو الابتيت ، بتأثير الضغط الذى تسلط عليه من قبل المحيطين به من اولئك المستعمرين والقائمين بتحقيق رغائبهم ، ـ قد انتزع منه ذلك الامر القاضى باغتصاب ثلاثين الف هكتار من الاراضى اخذت من اصحابها رغما عنهم لينتفع بها احد المستعمرين !

وان حالة مسيو الابتيت نفسه تدلنا على مقدار مايتعرض المقيم العام صاحب الضمير والوجدان من المتاعب والمصاعب فى مثل هذه الظروف الحاليه .

فهذا المقيم العام ، لاظهاره الرغبة فى اشتراك الوطنيين المسلمين فى الاستفادة من توزيع مصاريف الميزانية اثار على نفسه هياج

« المستعمرين » وان حالة الحرب بين ادارة ومن تدير شئونهم وترعى مصالحهم وتعنى برفاهيتهم لحالة ليست من المعتاد فى شئ وان مقيما عاما ، مهما كان مشدودا ازره من قبل الحكومة الافرنسية ومعضدا فى ادارة ومشدودا ازره فى اعمال لا يمكن ان يحكم « مستعمرته » ومعظم الاصوات المسموعة فى تلك « المستعمرة » ضده ، ولا ان ينفذ رغباته ضد مقاصد اصحاب هذه الاصوات .

واذا اريد ان يجعل رؤساء « مستعمراتنا » الافريقيه ، يكافحون «المستعمرين» ويقاومون نزعاتهم فى تثبيت امتيازاتهم الاستعمارية وتوطيدها هذه النزعات التى تلازم المستعمرين دائما ابدا فان اولئك الرؤساء يعرضون بذلك الى فقد ان القوى عبثاً وينهك قوى جميع الذين يؤدون هذه الوظائف مهما كانت كفاءتهم بغير نفع يجنى ولا فائده تقتنى ولا جدوى تؤمل .

فهل يكون التجاء الاقليات الاهليه الوطنية الاسلاميه ــ فى الحالة التى ترى مصالحها معتدى عليها وحقوقها مهضومة وراحتها وهناءها مبخوسا حقها فيهما ــ من جانب اكثريات المستعمرين الساحقه الماحقه ، هل يمكن التجاء هذه الاقليات الى نظارات افرنسة راسا هذه النظارات التى ترجع اليها شئون شمال افريقيه .

ان هذا الالتجاء لا يكون اكثر فائدة من الالتجاء السابق البحث فيه . لان التشبث فى الالتجاء الثانى ستعيقه وتعرقله الاسباب والعلل التى تعيق التشبث فى الالتجاء الاول وتحول دون جنى ثمرة طيبة من الشروع فيه واتمامه .

فهولاء النظار ــ (نظار الحكومة الافرنسية) ــ فى حالة اهتمامهم بشأن التجاء الاقليات الاهليه الوطنية الاسلامية ، بواسطة من يستقرون الحقائق فى هذه الاحوال ، احوال الاختلافات التى تحدث بين الاهالى الوطنيين الاسلاميين وبين « المستعمرين » بواسطة الحاكم العام للجزائر وبواسطة « المقيم » ، العام ايضا ، فى تونس . وفى الاستقبال بواسطة [المقيم العام] ، ايضا فى المغرب الاقصى وهؤلاء الحاكم العام و « المقيمان العامان » هم يبلغون الى النظارات قراراتهم ويؤثرون عليها بالبراهين التى تؤثر الآن على اعمال الحاكم العام فى الجزائر والمقيم العام فى تونس .

وسواء اخذوا هم انفسهم على عاتقهم مسئوليه الاجراءات الضروريه لايجاد العدالة بين « المستعمرين » وبين الاهالى الوطنيين المسلمين او اوحوا بها الى نظاراتهم ، فان هؤلاء الموظفين العاليين يصيرون معرضين لسخط الاغلبيات القوية ، عليهم . ويكونون قد وضعوا انفسهم فى مأزق ليس له غير مخرجين كلاهما سئ ، فاما ان يخالفوا ما يقضى به الضمير والذمة وينضموا الى الاقوياء ضد المستضعفين . وتبقى حينئذ سياسة العدالة التى يؤكدون الرغبه ، فى ايجادها ، اضغاث احلام ؛ او انهم يجتهدون فى مقاومة تيار رغبات «المستعمرين» ونزعاتهم الاعتدائيه . وعند ذلك ماذا يكون من امر ادارة تكون فى نزاع دائم مع اكثر مرؤسيها قوة ونفوذاً ؟

وهل يمكن ان تلجأ الاقليات لمجلس النواب ومجلس الاعيان بتقديم شكاوى الوطنيين المسلمين ؟

انه ليس من اللازم توضيح ان هذين المجلسين لم يشكلا . لتعقيب الحياة الادارية بقطر من الاقطار فى دقائق تفصيلاتها . ولو شاء المجلسان ان يهتما وان يشتغلا بهذه التفصيلات فى دقائقها لما وجدا لذلك وقتا كافيا .

فيتبين من ذلك ان الحكم الذى ترضى حكومته بين « المستعمرين » وبين الاهالى الوطنيين المسلمين يجب ايجاده .

وكيف يجب ان يكون هذا الحكم ؟ ان هنالك حلين مقترحين .

فالحل الاول هو ، كما يطلب البعض ، ان يكون للاهالى الوطنيين المسلمين ممثلين فى مجلس النواب والاعيان .

فعند ما يكون للمسلمين ـ نواب واعيان فى المجلسين يحتجون على كل مخالفة للعدالة تقع من الاغلبيات ، فان هذه الاغلبيات « اغلبيات المستعمرين » الموجودة فى المجالس المحلية تكون مقيدة بهذا الزمام .

وفى الحالة وقوع تجاوز الحدود فى الاعتداء على مصالح الاقليات . فيكون للاهالى الوطنيين المسلمين منفذ بين لابلاغ شكاوى المسلمين الى حكومة افرنسة ولا سماعها ظلاماتهم ولكن على اى شكل يمكن حمل الحكومة الافرنسية على قبول المنتدبين من الاهالى الوطنيين المسلمين فى مجلس النواب عن الامة وفى مجلس اعيانها ؟

يعرضون طريقة اولى يكون بها للمسلمين وللمستعمرين نواب يقومون بتمثيل الفريقين معا فيوجدون هيئة انتخابية مؤلفة من المنتخبين (بالكسر) الافرنسيين الذين لابد من انهم يكونون الاغلبية فى هذه الانتخابات ، من

اقلية وطنية مسلمة تكون ذات تأثير نوعى على الانتخابات وعلى تثبيت القرارات .

وانهم ليفرضون ان وجود هذه الاقلية الاهلية الوطنية الاسلامية يكفى لاجبار المرشحين للانتخاب الى الاهتمام بشئون عنصر كاهتمامهم بعنصر آخر وانهم يحصلون بذلك على ممثلين لسكان الجزائر وتونس تحملهم رغبتهم فى ارضاء منتخبيهم وحرصهم على هذا الرضى ، يسهرون بانفسهم على ابقاء توازن العدالة بين جميع تلك المصالح . وباى وسيلة يحددون عدد الممثلين الوطنيين المسلمين لكيلا يكونوا غير الاقلية دائما ؟

انهم لن يصلوا الى ذلك الا بطريقة تحكمية جوربة تشمئز منها العوائد المنطقية التى ترضاها الروح الافرنسية

وفوق ذلك أليست الاغلبية الافرنسية ببقائها متحدة على اميالها ومتفقة على رغباتها ونزعاتها تنتخب ممثلين منها ولها مقتصرين على ارتياد مصالحها ؟

وفى هذه الحالة لا يكون هؤلاء النواب عن هذه الاغلبية الافرنسية حكما يرعى الحق فى تقرير مصالح الطرفين على اساس العدل والقسطاس . بل يكونون اخصاما الداء للاهالى الوطنيين المسلمين .

وهنالك طريقة ثانية يكون بها للاهالى الوطنيين المسلمين فى مجالس النواب والاعيان ممثلين لهم من عنصرهم ومن انفسهم فيكون للمستعمرين نواب عنهم وللاهالى المسلمين نواب من انفسهم . وانهم ليوجدون ضد

هذه الطريقة انتقادات واعتراضات . فيقولون ان للمسلمين شرائع مدنية غير شرائعنا أليس من المستغرب ان يشترك مندوبوهم وممثلوهم في تحضير القوانين والشرائع الافرنسية . هذه الشرائع التى لاتنطبق على المسلمين .

ان لهذه الحالة مثالاً سابقاً فان مندوب السنغال منتخب من قبل منتخبين مسلمين محافظين على حالتهم الشرعية . ولكن هذا المثال بما انه وحيد فى بابه صار بسبب ذلك كانه غير موجود . ولكن اذا كان عدد الاعضا الذين يراد ادخالهم والاعيان عشرة اوانثا عشر فانه تكون هنالك حينئذ مسالة مبدأ يجب وضعه قبل دخول هؤلاء الاعضاء .

ثانياً — لتجنب هذه الصعوبات التى يمكن ان تعيق تنفيذ الرغائب وتمنع من دخول الاهالى الوطنيين فى مجلس النواب والاعيان . يرغب آخرون ويطلبون ان تكون هيئة التحكيم هيئة خاصة مستقلة يرجع اليها مباشرة وان تشكل هذه الهيئة . اى ان تكون هذه الهيئة مجلسا عاليا لافريقية الافرنسية فى باريس . ويكون هذا المجلس العالى مركبا من ثلاثة اعضاء افرنسيين وثلاثة اعضاء وطنيين مسلمين منتدبين من كل واحدة من المستعمرات وان يضم اليهم عدد مماثل لهم من اعضاء مجلس النواب والاعيان لامن الموظفين . ويكون نصف هذا العدد المضموم من اعضاء مجلس النواب ونصفه الآخر من اعضاء مجلس الاعيان . ويكونون قائمين بوظيفة الحكم .

ويرى ان من المناسب ان يكون نصف اعضاء هذا المجلس الافرنسيين

(الذين هم من افرنسة نفسها) — من اعضاء مجلس النواب والاعيان لامن الموظفين لان الموظفين لايمكن ان يكونوا اخصاما وقضاة فى آن واحد ولان اعضاء مجلس النواب والاعيان فيهم المزايا التى تجعل امكان انتظار ضمانات النزاهة عن التحيز الى فريق ضد الفريق الآخر .

فكل اقلية تعتقد ان العدالة قد ديس عليها فى مداولات المجلس المحلى يمكنها ان تلجأ الى هذه الهيئة او هذا المجلس الاعلى وتعرض عليه المشكلة وتطلب منه النظر فيها واحقاق الحق المهضوم بها .

ويكون هذا المجلس الاعلى ذا وظيفة استشارية محضة . ولا يكون له سلطة اجرائية . فيعطى رأيه فى كل واحدة من المسائل والشئون التى تعرض عليه ويرسل الى النظارات التى تختص بها هذه المسائل كما يجب ارساله اليها والى مجلس النواب والاعيان المسائل التى يرى انها تستدعى تداخلها فيها .

ويسهر هذا المجلس على جعل مشيئة افرنسة وارادتها محترمة فى شمال افريقية سهرا دائما متواصلا . ومتى علم ان كل اعتداء على العدالة سيراجع وينظر فيه ويبحث عن اسبابه ونتائجه فعند ذلك يقل جدا الميل الى اقترافه . فاى واحد من هذين الحلين يجب ان يقبل — تمثيل فى مجلس النواب والاعيان اوتمثيل فى مجلس عال خاص بافريقية ؟

ان احسن الحلين هو ، على رأينا ، ذلك الحل الذى يمكن تنفيذه حالا لان الذى يهم اكثر من كل شئ ، هو ان يعطى لرعايانا صوت يسمعوا شكواهم الى الدولة المستعمرة . اليس من المرعب المفزع ان

ينكر الانسان فى انه لاتوجد قط علاقة مابين الاهالى الوطنيين المسلمين وبين افرنسة ؟ فانه لايوجد علاقة بيننا وبينهم الا بواسطة اشخاص حلوا بيننا وبينهم . وانهم لايعرفوننا الا بواسطة « المستعمرين » الذين يظلمونهم وبواسطة ادارة هى اسيرة رهن امر « المستعمرين » ، ولا يمكنها ان تكون بسبب ذلك نزيهة حرة الضمير .

واننا لانعرفهم الا بواسطة شهادة اولئك « المستعمرين » المشتبه فيها وبواسطة هذه الاداره .

فيم يفكر الاهالى الوطنيون المسلمون وماذا يريدون ؟ اننا ليس لدينا عن ذلك غير افتراضات حيث اننا لم نمكنهم الى الآن من وسيلة يستطيعون بها ان يقولوا لنا ذلك . وماذا نريد بهم ؟

انهم لايعرفون مانريد بهم اكثر من معرفتنا لما يفكرون ولما يريدون وذلك لكونهم موضوعين بين الوعود العرقوبية التى بذلها لهم مجلسا النواب والاعيان جزافا منذ بضعة سنوات ، وبين حكم الامتيازات الاستعمارية والتحكم الاستبدادى الذين استمرنا على جعلهم خاضعين لهما .

انه ليوجد حاجز سميك بيننا وبينهم . ولقد حان الوقت الذى يجب فيه ان يزال هذا المانع باعطائهم ممثلين ذوى صفات تؤهلهم لتأدية وظائفهم . سواء كان هؤلاء الممثلون فى مجلس النواب او مجلس الاعيان او مجلس خاص .



المقالة السابعة

الاستعمار

واننا لانفتأ نكرر ـ كما يعلم قراؤنا ـ ان سياستنا فى الجزائر يجب ان تتبع واجبين :

اولهما ان توجد فى هذا القطر « جالية » افرنسية تكون قوية الجانب على قدر الامكان .

وثانيهما : ان تشتغل فى ترقية الاهالى الوطنيين المسلمين ادبيا وماديا لرفع مكانتهم وتقريبهم منا .

وحيث اننا اثبتنا بانه لايمكن حل مسألة الاهالى الوطنيين المسلمين الا بايجاد حكم منطبق على العدالة والانصاف ، فلنتكلم الآن عن مسألة اسكان الافرنسيين وتكاثرهم فى « المستعمرة » .

فاما مسألة ان سلطتنا وسيطرتنا على « المستعمرة » تتوقفان على الاستعمار فامر لاشك فيه ومن سخافة الراى ان يسعى فى اثباته بالبرهان الطويل العريض ، فان كل افرنسى يثبت قدمه فى الجزائر يكون كجذر غرسته افرنسة فى ارض افريقية . ان ذلك لبديهى لايحتاج الى اثبات .

ليس الاستعمار ضرورة قومية افرنسية فقط بل انه ايضا عامل لابد

منه لترقى الاهالى انفسهم

وفعلا فانه لايمكن ان يجادل فى كون الاستعمار « خميرة » التقدم فى الاوساط الافريقيه . ويقول المستعمرون ان وصولهم الى قرية من القرى اوناحية من النواحى يصلح حالا حالة الاهالى الوطنيين المسلمين ويرفع قيمة الاجور ، ويكثر فرص الاشتغال والاشغال . وان هؤلاء المستعمرين ليتطرقون فى الاستفادة من هذه الملاحظة الى ان يطلبوا بقاء امتيازاتهم ولو كان فى بقائها ضرر على الاهالى الوطنيين . ولكن هذه الملاحظة حقيقية وقائمة على اساس صحيح . وان خير نفوذ المستعمرين لايقتصر على دائرة العملة الذين يستخدمهم هؤلاء المستعمرون .

فان وجودهم يحرك ساكن الشعور فى الوسط الاسلامى الذى يحلون به ويجبره على ان ينفض عن كتفيه غبار الجمود ورماد الخمود المتوارث .

لقد كان اجدادهم اسعد حظ واكبر همة لانهم لم يكن لديهم هذا العامل « المرقى » وهذه آثارهم فى البلاد وفى غيرها تدل عليهم .

وعلى كل حال ماكانت تصنعه الا ببطء كثير .

فان هؤلاء المستعمرين يدخلون مزروعات جديدة ويضاعفون المحصولات القديمة اضعافا مضاعفه ويستعملون طرق الزراعة وادواتها العظيمه الاتقان . ويوجدون صناعات لم تكن تخطر على بال احد فى تلك البلاد ويضعون تحت انظار الاهالى المسلمين امثلة يجعلهم حب الكسب اوعلى الاقل ضرورة المكافحة للحياة يقبلون على تقليدها شيئاً فشيئاً .

وللاستعمار تأثير حسن ايضا على الاهالى الوطنيين بواسطة التفكيرات التى تجبرهم عليها . فان « شبكة » القرى الاوروبية التى تزداد كل يوم انتشارا ترسخ فى ذهنهم ان احتلالنا لبلادهم دائم ابدا . وان هذا المنظر ليدعوهم الى الاستسلام الى سيطرتنا عليهم كالاستسلام الى امر مقدر محتم . وهو يعلمهم انهم لايمكنهم ان يعيشوا فيما بعد الا فى وسط هذه الجمعية الجديدة التى وجدوها تتكون حولهم . وان ذلك ليعدهم لان يكونوا من اتم الرعايا خضوعا اذا عرفنا كيف نرضيهم .

فمن جهة المبدأ ، لاجدال فى انه يجب « الاستعمار » .

ولكن هنالك فريقان من الناس يعترضان على البرنامج الذى نقترحه على السياسة الافرنسية فى افريقية بانه لايمكن ايجاد حكم العدل والقسطاس مع الاستعمار .

وان المدافعين عن امتيازات « المستعمرين » يقولون انه اذا الغيت هذه الامتيازات فان « الاستعمار » تقل حركة تقدمه ونجاحه .

وفى الجهة الاخرى يقول الميالون الى الاهالى الوطنيين ان احلال الاوروبيين فى الاراضى التى كانت من قبل للوطنيين لايتم الا بالضرر لهؤلاء الوطنيين .

ولقد رددنا على المدافعين عن امتيازات المستعمرين اقوالهم . فان حكم العدل يقضى باتخاذ المساواة المدنية بين العناصر المختلفة قاعدة لاجراء احكامه وتنفيذ اوامره وتحتيم تكاليفه والاستفادة بثمرات هذه

التكاليف ، وعوضا عن ان يكون سببا فى تقليل حركة تقدم الاستعمار فانه تزيده قوة وحركة بشفاء الجزائر من العلة الكبرى التى اوجدها الغلو والافراط فى خشونة السياسة .

فلماذا تجعل الصحافة الافريقية هذا الميدان الفسيح للمخاصمات الشخصية ولاتجعل بين اعمدتها الامكانا ضيقا للمباحث الاقتصادية التى يجب ان تكون الشغل الشاغل فى «مستعمرة» ولماذا نجد داخل النواحى الجزائرية ساحة لاشد المكافحات عنفاً للحصول على السلطة والسيطرة ؟

ولماذا ساءت حال بعض القرى الذين اضاع ساكنوها وقتهم فى المجادلات السياسية التى لاطائل تحتها عوضا عن ان يستعملوا هذا الوقت فيما فيه فائدة ونفع من الاشغال ؟

ان السبب الوحيد لذلك هو ان الميزانيات التى تدفع قيمتها الاهالى الوطنيون المسلمون والتى وضعت تحت ايدى المستعمرين جعلت الاشتغال بالسياسة امرا عائدا بالربح على المشتغلين بها وحولت الافكار للاخذ باسباب الترقى بوجوه احسن .

فعندما يعطى حكم العدالة لكل ذى حق حقه تعود «المستعمرة» الى حياة طبيعية .

واما الميالون الى الاهالى الوطنيين فان من السهل الجواب على قولهم . فانه مع ادماج عدد الاوروبيين يشتمل شمال افريقية على ستة عشر مليونا من السكان . وانها لواسعة الى درجة تمكنها من ايواء خمسين مليونا . وانه يستطاع ان يوجد مكان للسكان الافرنسيين بجانب السكان

الوطنيين المسلمين بدون احتياج الى اغراق هؤلاء الاخيرين فى لجج البؤس والادقاع .

فاذا استعملت اراضى الحكومة فى الارجاء الموجوده فيها تلك الاراضى او اذا اتبعت طريقة البيع والشراء فى الانحاء التى توجد فيها هذه الاراضى فان زيادة السكان تتبع خطة مطردة ومستمرة الى مالا نهاية له بدون ان يكون فى الامر ظلم وحيف . ويمكن للاهالى الوطنيين ان يتكاثروا وان يحسنوا احوالهم وهم فى راحة جنان وجنان . فى نفس الوقت الذى تحسن فيه احوال الاستعمار وذلك بشرط ان يعلم هؤلاء الاهالى كيف يستفيدون بحق من القسم الباقى لديهم من الاراضى .

فلا يوجد اذن ادنى تناقض بين الرغبة فى توطيد حكم العدالة فى شمال افريقية وبين ارادة واستتباع خطة الاستعمار المصمم عليها .

ولكن لكى يمكن توطيد هذه الخطة وتتبيتها ، يجب ان لاتترك اداراتها كما يصنعون الآن بين ايدى الادارات الافريقية . بل يجب ان تكون لحكومة الدولة على تلك الادارات اليد العليا .

وان الادارات الافريقية لايمكنها ان تخلص من نفوذ «المستعمرين» وفى هذه المسألة نجد مصالح الدولة المالكة للمستعمرة ، على طرفى نقيض .

بعد ثمانين سنة من التجارب اذا كان تداخل حكومة الدولة المستعمرة فى شئون «المستعمرة» لم يزل لازما فانه يظهر وجوب جعله محدودا اكثر مما كان يظن من قبل .

فكل التخصيصات والمساعدات النقدية التى قدمت وتقدم على اى

وجه كان كانت فى كل الاحوال اما لافائدة فيها واما مضرة . ويظهر الان ان الحكومة يجب ان لاتجاوز ثلاثة اشياء :

اولا تجزية الاراضى الكبيرة الى اقسام صغيرة تعرض للبيع لان الاراضى الصغيرة الصالحة للاستعمار الجزئى غير موجودة فى الاسواق المرة .

ثانيا : تعريف اهالى افرنسة نفسها عن مبيع هذه الاجزاء الصغيرة باعلانات كثيرة .

ثالثا اعفاء هذه الاجزاء من الضرائب مدة عشرين سنة تبدى من تاريخ البدء فى تحضيرها للزراعة .

وما هى فائدة الدولة المالكة من ذلك ؟ ان فائدتها هى زيادة عدد المهاجرين من افرنسة الى اراضى المستعمرة وتكثيف العنصر الافرنسى فى هذه المستعمرة .

وما هو نفع « المستعمرين » الذين يثبتوا وجودهم فى المستعمرة . ان نفعهم يأتى من استطاعة حصولهم على المقادير الكبيرة من قطع الاراضى الصغيرة التى تباع بارخص الاثمان .

فالمستعمرون بناء على ذلك لاتحمس عندهم فى حب المهاجرين من افرنسة نفسها ولا الاعلانات التى تنشر لاستجلابهم . لان هؤلاء المهاجرين من افرنسة هم مزاحمون لاولئك المستعمرين ، وبسبب اهمال الدولة الافرنسية تنفذ اعتراضهم فى الاحوال الحاضرة وبمقتضى القوانين الحالية لايسمح « للمستعمرين » الذين هم من اصل المتوطنين فى المستعمرة »

الا بثلث اراضى الاستعمار ولكنه يضع الثلثين الباقين تحت تصرف المهاجرين من افرنسة والذين هم من اصل افرنسى .

الا ان هذا القانون غير مراعى فان فى الاوراق والوثائق الرسمية يقال ويعلن بصراحة انه سيخصص فى مبيع الاراضى الفلانية نصفها للجزائريين . ويقال انه بوسائط لايجهلها احد تزيد حصة الاراضى المخصصة للجزائريين .

واما فى تونس فلا يوجد قانون يعين حصة المستعمرين المحليين التونسيين وحصة المهاجرين الافرنسيين . فان الحكومة التونسية او بعبارة اخرى حكومة المقيم العام باستسلامها لضغط السياسيين المحليين من « المستعمرين » تبيع الاجزاء المقسمة من الاراضى التى تجزأ كل عام الى المستعمرين من الافرنسيين المقيمين فى تونس .

فهى بناء على ذلك لاتدعو المهاجرين من افرنسيي افرنسة .

وهذا الابعاد او عدم الرغبة فى دعوة افرنسيي افرنسة ليعرقل تكاثر السكان الافرنسيين فى تونس ويرى مقدار ماستنتج به النتائج على مستقبل الافرنسيين فى هذا القطر .

وان من الواضح ضرورة مراقبة الحكومة ـ (حكومة الدولة المالكة نفسها) ـ لادارات الاستعمار . هذا اذا كانت تريد ان تكون فى شمال افريقية ادارة مرضية مقبولة وان لاتكون رغائبها ونياتها معرضة لمعارضة المصالح المحلية ومقاومتها لها . ففى كل سنة وفى كل مستعمرة يجب ان ترسم

خطة للعمل الجديد المقصود منه دوام الاستعمار ويجب ان لا يكون تنفيذ هذه الخطة ممكنا الا اذا وقعت عليها حكومة الجمهورية الافرنسية.

يجب ان يأتى فى كل عام مفتشون من افرنسة لينظروا كيف شرع فى تطبيق هذه الخطة وتنفيذها.

مسيو لوتو ومسألة الأهالى الوطنيين

عندما وصل مسيو لوتو الى الجزائر ليتسلم زمام الاحكام فيها، لم نشأ ان نتنبأ عما ستكون عليه افكاره ولا احساساته، وصرحنا بان اعماله، هى وحدها التى ستبنى عليها اراءنا وستتوطد عليها احكامنا. هذه الآراء وهذه الاحكام الحرة المستقلة.

وقد كتب الينا من جهات مختلفة يقال احسنوا ظنكم فيه فان له خبرة عن تجربة باحوال الجزائر وشئونها وانه ليس بالرجل الذى يحجم عن القيام بالواجب الافرنسى.

وقد كنا. والحق يقال، على حذر. وفعلا فقد كان من الممكن انه عند وصوله يظهر بصراحة نياته ويرفع يده لاصلاح ما اعوج من العواقب المشئومة الاعمال لادارتين من اكبر اداراته وهما ادارة الشئون الاهليه الوطنيه الاسلاميه وادارة التعليم الاهلى! او بعبارة اصرح تعليم هؤلاء الوطنيين المسلمين. فان من هاتين الادارتين اتى كل السوء والشر وانها علة كل هذه العلل لكى يوجد ضغط ادارى وادبى مستمر فيه بشدة وثبات وعلى طريقة مطردة منتظمه.

وبالنظر لكونه امتنع عن اقل شروع فى الامر امتناعا تاما، فقد صار الحاكم العام الجديد اسيرا بين هاتين الادارتين القويتين. ولقد كان لدينا، من المبررات لما سردناه بعض جمل من خطب صغيرة القيت هنا وهناك وكانت فى ظاهرها قليلة المعنى ولكن كان فيها ما يظهر للسامع المنتبه. اذا اخذت تلك الجمل على حدة، تنبيها مرسلا مباشرة وبدون واسطة، برنة صوت يتبين فيها التشديد والتهديد. واما اليوم، فقد عرفنا كل فكر الحاكم العام. فانه فى اجتماع المندوبين الماليين القى خطبة عارض بها مقاصد القوم وصرح فيها باستعداده للكفاح وان فى اسم «لوتو» ما يتبين منه لفظا كفاح ومكافح وهو ما يجعله والباشديد القبضة خيرها: كما يقولون، بغير شك ولا ريب. ولكن بقى علينا ان نعرف هل سيكافح مسيو لوتو فى سبيل المصالح العموميه التضامنية بين افرنسة والجزائر او انه سيكافح للدفاع عن مواقع انتخابية مهمة لا تهددها اغراضنا ولا يتعرض لها اسمينا باى وجه من الوجوه؟ او على كل حال للدفاع عن تلك الامتيازات الاستعمارية التى لا يمكن الدفاع عنها الا بتعريض السيطرة الافرنسية للخطر، هذه السيطرة الافرنسية التى يدعون، مع ذلك، السعى فى تثبيتها وتوطيدها.

ويبقى علينا ايضا ان نعرف ماذا كان هذا الرجل ذو القبضة القوية هو الذى احسنوا انتخابه دون غيره ليحل ما تحبل من خيوط هذه الحالة الدقيقة اللطيفة.

وكيف اتت هذه الخطة؟ اتت من انه منذ عدة سنوات شرع كثير فى دراسة حالة مسلمى شمال افريقية وان من هؤلاء الباحثين فى احوال المسلمين، لصحافيين ومتشرعين واعضاء فى مجلس النواب والاعيان و .... و «مستعمرين!»

فقد تأثر كل هؤلاء من ملاحظة انه لو كان تقدم الاهالى الوطنيين المسلمين قد سار سيرا موازيا لتقدم الجزائر نفسها ، فانه لم يؤث بتغيير او بتعديل فى النظامات والقوانين الاداريه المخصصة للاحاطة بشئون هؤلاء الاهالى الوطنيين .

وقد اظهر مسيو جونار ، عبثا ، نياته فى ترقية هذه الشئون . فان «قوة» «الاقلام» [١] التى يشدازرها سياسيو «مستعمرة» الجزائر قد تغلبت على نياته الحسنة . هذه النيات التى لم تجد طريقة للظهور الاخطتها نتيجة لها .

ولم تكن المناقشة فى هذه الشئون الامقتصرة على محادثة بين اشخاص من الخاصة ولم يكن تداخل مجلسا النواب والاعيان الا قاصرا على اقرار قرارات مكتوبة كتابة مبهمة .

ولكن التوقيع على معاهدة ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ كان يجعل دراسة هذه الشئون ضرورية السرعة لان هذه المعاهدة قد اسلمت الى افرنسة مستقبل ٨ او ٩ ملايين جديدة من مسلمى العرب والبربر وكان من الواجب بازاء التوقيع على هذه المعاهدة ان يتساءل عما اذا كنا سنرغم هؤلاء المسلمين الذين اسلمت الينا شؤنهم . على الخضوع لانظمة وقوانين مثل انظمة الجزائر وتونس وقوانينهما .

[١] المقصود بالاقلام هنا اقسام الادارات .

وما ذا الذى كان يدفعنا الى تدقيق دراسة مسائل شمال افريقية ؟ ان هذا الدافع هو ما نعلمه من ضرورة ترديد الصدى لتأثير الثورة العثمانية ، ووجود نخبة من الاهالى المسلمين تزداد ازديادا مستمرا ، ومظاهرات الطريقة الجديدة التى يتلقى لها هؤلاء المسلمون التأثيرات وتردد فى نفوسهم بها العواطف والاحساسات هذه المظاهرات التى كان اقوى دليل عليها ، هجرة عام ١٩٠٩ ، وايضا ، واخيرا ، لما ذا لايقال بقوة وشدة اننا محتاجون اشد الاحتياج ان نضم الينا تمام الضم شعباً قد غلبناه فى القتال وهو ذو قيمة على كل حال حيث ان مناقضينا يرون لهم ان يخافوا منه عوضا من ان يفعلوا مايجب لاستجلابه .

فى هذا الوقت ذى الخطورة والذى يمكن ان يكون فيه العمل القطعى الموجد لتأثير على تاريخنا ، يستفيد ، اخصامنا من بعض الوقائع التى تحدث امثالها فى جميع الامم لتجسيم هذه الوقائع تجسيما فاحشا ، وتغيير حقيقتها بوقاحة تعدت كل حد ، ويصرفون فوق مايلزم من الجهد لابقاء حالة يعرفون انها سيئة ولكنها تفيدهم فوائد معينة من الجهة السياسية والاجتماعية او الاقتصادية .

وقد صار من الضرورى الذى لابد منه ان توضح مسألة شمال افريقية بكل قوتها وان توضح نقطها بطريقة واضحة جليه مؤثرة الوضوح والجلاء . وهو ما قامت به زميلتنا الكبيرة جريدة «الطان» فى هذه المقالات .

ان حاكما عاما للجزائر ، على بينة من وظيفته لم يكن له غير خطة واحدة

يجوزله ان يتبعها هو ان يستفيد فائدته الشخصيه من هذه المقالات ومع
الانتظار لانتهاء نشرها ، يحرص على سكوت التحفظ سواء كان هذا
الحرص ناشأ عن الرغبة فى ان لايقال اولايفعل شئ يسمم العواطف ويزيد
الجدال حدة وشدة ، او للحصول على الوقت اللازم لتحضير الاجوبة
الممكنة او الموضوعة تحت البحث اللازم

ولكن هنا يظهر الوالى ذو القبضة الشديدة السديدة . فان مسيو
لوتو تجاهله الاختيارى للصحة الماليه المشتملة عليها المصلحة العامه الافرنسيه
الجزائرية والتى دعت الى كتابة هذه المقالات ، جعلها سببا للمناقشة ومجادلة
ومكافحة مشابهة غريبة لمجادلات امثال بونس ودهكارنيير .

وان خطبة مسيو لوتو ليجب ان يؤتى بها حرفيا . وسيبحث الباحثون
عن جواب واضح صريح جلى على المسائل المذكورة آنفا . بحثا
لافائده فيه .

وهذا ما يقول مسيو لوتو :

ان اجدادنا اتوا الى هذه البلاد وانتزعوها من الفوضى ومن
الاختلاط ومن الوحشية . وفى سبيل هذا العمل الذى قصدبه التمدين
اكثر من تدويخ البلاد واستعباد العباد ، ضحوا حياتهم وسفكوا دماءهم
فما اعلى الامل الذى جعلهم يغمضون اعينهم عن رؤية النور وما هو
الحلم الذى حلموه فى نومهم الاخير ؟ أليسا هما الرغبة فى رؤية هذه البقاع
اراضى او شبيه ليس افرنسية فقط بالرابطة السياسية والجغرافية ، بل
افرنسية ايضا بمنظرها ، افرنسيه بعمل الفلاح المعيش المحيى ، هذا

الفلاح الذى ، كصانع متفنن ، يأخذ ارضا لافائدة فيها ولا
ثمرة منها ، ويخرجها من العدم ويكونها ويشكلها بيديه القويتين الى ان
يصيرها تمثالا حيا ؟

ولقد كان التغير اشبه بمعجزة الى درجة اننا نستمتع فى هذه البلاد
بلذة الحياة وان الذين عانقوا هذه البلاد لايستطيعون ان يتركوا عناقها فى
ذا الذى اوجدتها افرنسة بلسانها وعوائدها وباحساساتها العاليه .

هو هذا « المستعمر » الافرنسى الذى يسر بعض الناس ان ينكروا
مزاياه ويشوهوا حسناته .

سادتى . ان حاكما عاما يجب عليه ان لا يفوه الا باقوال مقيسة
موزونة . ولكن ليس مما يمكن ان يعد خروجا عن هذه القاعدة ، ان
اعبر عن الحزن الذى الم بى عندما ارى عمل « الاستعمار » فى هذه البلاد
قد انكره كتاب يفاخرون بالادعاء بانهم يخاطبون ويكلمون نخبة الافرنسيين
عالية الفكر .

فمع معرفة اخلاصهم لايمكن ان تعطى كفاءتهم التى لاجدال فيها
اهمية للسفسطة التى يسردونها ويبذلونها .

انهم يجترئون باننا نطبق هنا حكما استبداديا ظالما وعنيفا واننا نعتبر
الوطنى المسلم عدوا يجب القاء الرعب فى قلبه باشد العقوبات قوة وان
« المستعمر » خير معوان على اذلال المسلم الوطنى .

سادتی . هل يجب علينا ان نحتج باسم « المستعمرين » ؟ ان هذا الاحتجاج يكون تحصيل حاصل . وان « المستعمرين » الضائعين فی تلك القرى عند ما يعلمون مايصفونهم به فی تلك الارجاء التی تبعد عنهم خمسمائة فرسخ . لايتألمون من ذلك ولا يتأثرون . بل تكاد تبدء على وجوههم التی كستها حرارة الشمس بالاسمرار . ابتسامة ويعودون بعد ذلك بوقار الى محرائهم . ان « المستعمرين » الجزائريين يدافعون عن انفسهم بعملهم الذی يستتبعونه بسكون وسكوت .

واذا كانت اعمال الادارة الجزائرية هی التی جعلوها هدفا لطعنهم وتشنيعهم . فكيف ساغ لهم ان يفرضوا ان امثال كامبون ولافرييرو ربنوال وجونار قد قبلوا بدون ان تثور ضمائرهم ، استعمال آلة الترهيب والاضطهاد والعنف ؟

وان الحقيقة لمخالفة لما يقولون ويدعون تمام المخالفة . فی هذه الظروف التی يخترقها الاسلام الآن كان يمكننا ان نشعر ببعض كدورة الخاطر لو لم نكن عارفين حقيقة عواطف الاهالی الوطنيين المسلمين . وان لنا بعض الصفة الممثلة للكلام عن هذه العواطف . فقد بقينا مدة شهر فی تماس تام معهم . فبدون ان نحيط نفسنا بحرس يحمينا ولا حاشية تحيط بنا ولا واسطة تعرقل رغبتهم فی التبيين عن مرادهم . قد تركناهم يعربون لنا بحرية ويفصحون لنا عما يحبون ويؤملون .

فلم نر قط نظارة مشتبها فی العواطف الدافعة اليها وفی كل مكان وجدنا مظاهرات طبيعية وخالصة للثقة التامة منهم فينا .

فهل سيستنتج المستنتجون من تأكيدنا المشدد فيه اننا ننكر وجود المسألة الاهلية الوطنية الاسلامية ؟ ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على جهل المستنتج لنا .

ولكن هذه المسألة هی قبل كل شیء مسألة تربية شخصية واجتماعية وهل هذه المسألة لاتتقدم فی كل زمان ومكان ؟

حقا انه يجب ان نلاحظ ونرعی ونرفع حالة الاهالی الوطنيين المسلمين المادية والادبية ، ويجب ان نوسع حريتهم كلما ترقت مداركهم واتسعت افكارهم . ولايمكن احد ان يتهمنا باننا نتأخر عن ذلك لاننا نحضر اجراءات وتدبيرات كبيرة عظيمة فی هذا الشان .

ثم ان مسائل المعاونة والبر وحماية المستقبل والتكافل المتبادل هی للاهالی الوطنيين المسلمين مسائل ذات اهمية تسبق اهمية غيرها . وان ميزانية الشؤن الاهلية تدل على اننا نشتغل لنحل هذه المسائل .

وان هذه المسائل لاتزال لها حالة المدة التی كانت لها من قبل فی ارض افرنسه القديمة . وهم يلوموننا على اننا لم نحل هذه المسائل فی بلاد يقطنها شعب لايزال اكثره باقيا على كرهه للتقدم ونفوره من الترقی وعدم قبوله لتحسن احواله !

من المؤكد ان العوائد والضرائب ثقيلة على عاتق الاهالی الوطنيين المسلمين ، وسنسعى ونجتهد ونجد فی تخفيفها وتحسين توزيعها تحسينا يجعلها اقرب احتمالا مما كانت عليه من قبل . ولكن هذه العوائد كانت موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها . واننا لنطلب من

الناقدين لاعمالنا ان يجيبونا عما اذا كانت هذه العوائد والضرائب مقررة ومثبتة ومحصلة فى تلك الازمنة السابقة بنفس الطريقة ونفس الشروط المتضمنة للنزاهة والعدالة اللتين تسير عليهما جبايتنا لهذه العوائد والضرائب ؟

اننا نحقق ونوطد للاهالى الوطنيين المسلمين نفس العدالة ونفس الحماية اللتين نحققهما للاوروبيين وهم يستفيدون من قوانيننا وشرائعنا .

وان شرائهم للاراضى من الاوروبيين يتضاعف ويتكاثر ويكاد يساوى تماما او الاقليلا بيعهم للاراضى التى يبيعونها من تلقاء انفسهم . وانهم ليقدمون لنا بذلك برهانا على انهم ليسوا محقوقين ولا مظلومين ولا مهضومة حقوقهم من جانبنا وانهم امكنهم ان يحصلوا على ارباح فى ظل احكامنا وقوانيننا وشرائعنا .

فلنؤكد بصوت عال اننا ندير مصالح الاهالى الوطنيين المسلمين المادية والادبية ادارة موافقة لنزعاتهم الخاصة بهم وطبقا لرغباتهم وملائمة للفكر والروح الافرنسيين وان كل مايقال ضد ذلك يكون محض اشتغال بالجمل والالفاظ المزوقة .

فيكون مسيو لوتو — الحاكم العام للجزائر لم يكلف نفسه مؤونة الانتظار الى ان ينتهى نشر تلك المقالات التى تستدعى الالتفات وامعان النظر من كل وجه ، ووضع نفسه ضد مايراد منها واعلن خصومة تكاد تكون عنيفه .

فهل يؤمل انه يؤثر علينا ويخيفنا بذلك ؟ وهل يظننا مثل تلك

« الضفادع » التى للوالى صاحب القبضة القوية الشديدة سلطة عظيمه المقدار عليها ؟

فما اعظم خطأه !

وكيف لم يلاحظ ان اشتغاله هو نفسه بالجمل والالفاظ اذا كان يكفى به اغلبية مندوبيه الماليين فانه لايمكن ان يكفى ذلك الجزء من الرأى العام الافرنسى (الموجود فى افرنسة نفسها) والذى يعقب عن قرب نحو المصالح الافرنسية وترقيها فى العالم عموما والترقى الضرورى لسياستنا الاستعماريه .

ان مسيو لوتو يستحسن ان يجمع من الالفاظ والجمل مايدور حوله الجدال ليغير سد معناها الى المعنى الذى يبرر دفاعه الذى اتى به متجنبا الخوض فى الموضوع .

وان عمله هذا يثبت حقيقة صحة انتقاداتنا . وهى انتقاداتنا بان الطريقة السياسية والادارية المتبعتين فى الجزائر هما فى حقيقة امرهما سيئتان، لانهما يسعيان سعيا صريحا لمنع كل اصلاح يمكن طلبه او تحقيقه وحيث انه يقيده هو نفسه فيجعله يلفظ ماينفى به الشوائب نفيا مسيرا على طريقة منظمة او يثبت به ماهو ظاهر التضاد مع الحقيقة .

وان الامر لمتعلق بشخص مسيو لوتو ، وبشخص مسيو جونار ، وبشخص هذا او ذلك الموظف الاخر او هذا او ذلك المستعمر الجزائرى !.. فهذه هى الطريقة او الجهاز المستعمل الآن فى المناقشات والمجادلات .

حقا ! انا لم يتوقف علينا كون هذه الطريقة تغير وتصلح تدريجا فانا نعرف ان نكتفى بالقليل فى انتظار الكثير .

ولكن النفى المستمر الذى نصدم به بدون ان تترك لنا راحة من رضوخه ، يجعلنا مضطرين الى توسيع نطاق الجدال .

ولقد كنا نحب ان نرتب الاسئلة فلم يشاؤا ذلك . ولم يقبلوا هذه الطريقة الحكيمة . فسنناقش اذن المسألة كلها ، بمجموعها وعلى مداها وفى جميع نتائجها .

ان مسيو لوتو يحب استعمال الكلام الراقى المهذب كلام الادباء والعلماء والخاصه فانقل له هات لنرى كما يقول الفلاحون والعوام .

عمل المستعمر الشخصى ؟ أيذكر مسيولوتو عمل المستعمر الشخصى ؟ — انهم يأتون بنا دائما الى هذا الداعى وهذا الدافع وهذه العلة كما يؤتى بالمناقش الى السبب الكافى لكل شئ . عمل المستعمر الشخصى عمل يستحق كل اعجاب واطراء ! اننا سلمنا بذلك ولا سيما ان مسيو شاللى قد قاله اذ قال : ان المستعمر الافرنسى اول مستعمر فى العالم !

ولكن فى الحقيقة اننا لا يمكننا ان نضيع وقتنا فى دوام غناء[1] بهذه الانشوده فان هموما اخرى تستدعى تفكيرنا فى غير التغنى بها . وان مسيولوتو ليرى هذه الهموم ويعرفها بغير شك ولكنه ممنوع من ان يتكلم عنها

من قبل اصوله الادارية التى تزيل منه قسما كبيرا من السلطة الضرورية له .

وما هى هذه الهموم ؟ — اننا قد ذكرناها من قبل فيما تقدم من

الصحائف وها هى الطريقة التى ينظر بها الحاكم العام للجزائر الى هذه الهموم . هذا الحاكم العام الذى كان يجب ان يكون اهتمامه المالى قائما على البحث عن احسن الطرق والطفها واظرفها للاتيان بما يفرج هذه الهموم بشكل ظريف وغير مماس بالمضرة .

ويذكر مسيو لوتو اعمال الادارة فعلى ذكرها نأتى بما لدينا من برهان فنقول :

انه عقب توالى الكثير من الحوادث المخجلة المفضحة طلبنا من سنة ١٩٠٨ ان توجد مراقبة للنواحى المشتركة . فاوجدت هذه المراقبة فى سنة ١٩١١ فكانت النتيجة تنفيذ الاحكام فى بعضهم تنفيذا اكثر القيل والقال وانه ربما من السهل الاقرار بان هذه الاحكام ما نفذت الا فى الذين لم يعد فى امكان المشتغلين بالسياسة ان يخلصوهم وينقذوهم .

والتربية ؟ ان مسيولوتو يجعلها مسألة بسيطة للتربية الشخصية والاجتماعيه فهل يا ترى ارادوا ان يقللوا من شأن التربية الشخصية بضربهم عمل مسيو جانير الجميل بارجلهم وبرأسهم لتلك المدارس — الاكواخ التى القوا فيها معلمين وطنيين مسلمين غير كاف تحضيرهم العلمى وغير كافية مرتباتهم ؟

الا انه يجب ان يكون اعمى او مجنونا من يعتقد ان الاهالى الوطنيين المسلمين سينتظرون الاذن من ادارة الحكومة الاستعماريه ليعلموا انفسهم بانفسهم . وتكون هذه الادارة قد عرضتهم بذلك ليأخذوا بدون ان يميزوا النافع من المضر ، فى مواد التعليم العامة او ليتلقوا بالتحسين تلك المواد

التى يقدمها اليهم ويضعها تحت تصرفهم اعداء ماكرون ماهرون قد صاروا مع تنكرهم بالصفات التجارية ، يجوبون انحاء افريقية الافرنسية ليبذروا فيها بذور العداوة والاحقاد ضد الدولة الافرنسية .

ويجب ان يكون هذا الحاكم العام نفسه هو الذى يسهل بخطبه واقواله لهذه البذور نموها واثمارها !

والعوائد والضرائب ؟ حقيقة ان جواب الحاكم العام للجزائر هو جواب نافع لنا واننا لنرى فيه حجة لنا عليه .. وذلك بان هذا الجواب غريب السفسطة هل كانت هذه العوائد والضرائب موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها ؟ حسن ! وانه لممكن ان يكون احسن لوكانت الادارة قد وجدت – منذ استيلائنا على تلك البلاد – الطرق لتوطيد هذه الضرائب وجبايتها وتحصيلها على احسن شروط العداله .

فهل يمكن هذه الادارة ان تقدم لنا براهينها على انها توصلت الى توطيد وترتيب هذه الضرائب والعوائد وتوزيعها وتحصيلها على طرق العدالة .

اننا لنجيبها بتصريحنا لها بانها لا تستطيع الى ذلك سبيلا . واننا لنأتيها بالادلة الساطعه والحجج الدامغة عما فعلته ادارات النواحى المشترك فيها وخطيئات ادارات المشائخ .

ومن كونهم لم يلمحوا ضرورة اصلاح طريقة جباية العوائد والضرائب وتحصيلها اولا و لزوم ايجاد التساوى فى التكاليف والمغارم ثانياً وهذا يثبت بطريقة سناؤها يعمى العيون انه بعد ثمانين سنة من

احتلالنا لهذه البلاد ، لانزال بعيدين عن تحقيق نصف الواجب المفروض علينا فى ارجاء شمال افريقية .

ولنكرر قولنا هذا : انه لوكان نصف هذا الواجب قائما على اقامة المستعمرين الكثيرين وتوطينهم ليكون جدهم واجتهادهم المشكورين سببا فى اخصاب الارض وايجاد الحركة الاقتصادية الشديدة بمعاونة الدولة المستملكة ، هذه الحركة القوية الشديدة التى نشاهدها الآن ، فان النصف الثانى من الواجب الافرنسى كان يقوم على تحضير النمو الاقتصادى والترقى الاجتماعى للوطن المسلم بالاحترام لماضيه وعلى فتح سبل الامتزاج الذى ليس فقط ممكنا ولكن واجبا ايضا .

واما عن ضغط المستعمر الادبى الذى ينضم الى ضغط الادارة ، فلو استحسن مسيو لوتو ان ينسى القرارات العديدة لجمعيات المستعمرين ومجالسهم فماذا يرون وجوب انكار حق الاهالى الوطنيين المسلمين فى التعلم وحقهم فى التخلص من اغلال « حالة الاهالى الوطنيين المسلمين » تدريجا . وتيسير قبول الخدمة العسكرية الافرنسية فى مقابل مزايا سياسية لا تعطى بمقدار عظيم دفعة واحدة ولكن بتدريج حكيم . – (وهل يجب التذكير بان الخدمة العسكرية بقيت مدة طويلة غير ملزم بها اولاد المستعمرين ؟) – فاذا راق لمسيو لوتو ان ينسى هذه المظاهرات التى هى مخالفة اقبح مخالفة للكرم الافرنسى المأثور فانه يحلو لدينا ان نذكره بها .

وفوق ذلك فليس من الضرورى ان نطيل التشديد فى ذكرها فانه فى اليوم التالى لليوم الذى التى فيه الحاكم العام خطبته اعربت الفئة

التى هى من غير المستعمرين بين اعضاء مجلس المتدبين الماليه ، عن املها الآتى ذكره والذى يثبت حالة فكرية تبرر كل انتقاداتنا .

« ان اعضاء المجلس المالى ، غير المستعمرين باثباتها قراراتها السابقة تستحلف الحكومة بان تصرف فكرها عن كل مشروع تجنيد الوطنيين المسلمين ولوكان التجنيد جزئيا . فان تحقيق مشروع التجنيد لابدولامندوحة له للمسلمين الوطنيين عن ان يجر للجنود الوطنيين المسلمين حق المزايا الانتخابية وهو امر ليس الأهالى الوطنيون المسلمون مستعدين له بل هم بعيدون عن الاستعداد فالاعضاء يطلبون ان الجنود من الاهالى الوطنيين المسلمين الذين تحتاج اليهم دولة الوطن (افرنسة) احتياجا لاجدال فيه، ينتخبون بطريق التطوع وان تزاد المرتبات لهم اذا لزم الامر ، وان تجعل بعد ستة وثلاثين سنة على الاقل . قيمة مرتب الراحة ثلاثمائة وستين فرنكا فاين السفسطات اذن ؟ واين عواطف العدالة ؟ واين الفكر والروح السياسيون ؟ واين الشعور بمصالح الوطن العاليه ؟

فيا حضرة الحاكم العام ، ان مستعمروك المشتغلون بالسياسة يضحون كل ذلك فى المحافظة على مصالحهم الانتخابية الخاصة هذه المصالح الانتخابية التى تستدعى حفظ الامتيازات الضرائبية .

وانت ، عوضا عن ان تهدى هؤلاء المستعمرين باظهارك لهم ضرورة ايجاد التغييرات فى طريقة الاحكام الحالية ، وعوضا عن ان تصنع شيئاً للاهالى الوطنيين المسلمين ينفعهم ويفيدهم بعد ان منع الكثير . فى امر حكومى واحد . لصالح الاسرائيليين ، - تتبنى هؤلاء المستعمرين

فى افكارهم التى هى اشد الافكار استمساكا بالاثرة والانانية . وتدعى بذلك كسر الآمال التى جعلها سلفك تتألق امام اعين هؤلاء الاهالى الوطنيين المسلمين !

وليس ثمة مايجبرك على ان تقف موقف المدافع عقبة كؤودة فى مناقشة المنتظر منها ان توجد قرار الدولة المالكة ! فلقد كنا جاعلين هذه المناقشة فوق شخص الحاكم العام او المقيم العام .

فاذا كان يروق لهم ان يلقوا بشخصهم ونفسهم فى معمعة الجدال ، فانه يمكن ان تنزل عليهم ضربات .

واننا لنأسف لذلك مقدما .

جل ، اقوال مزوقة ؟ - يقول ذلك مسيو لوتو - جل واقوال مزوقة ما قيل وكتب فى التحقيقات البرلمانية (مجلس النواب والاعيان) ؟ - جل واقوال مزوقة تقارير لجنة التحقيق على الخدمة العسكرية للاهالى الوطنيين المسلمين ؟ جل واقوال مزوقة تلك المقالات الرنانة التى نشرت فى جريدة الطان والتى يمكن قراءنا ان يتاملوا معانيها ؟ - جل واقوال مزوقة تلك الآراء المبنية على اسباب صحيحة والتى صرح بها المشرعون العظام الذين ابانوا واجادوا وافادوا بآرائهم القيمة فى الحالة الشرعية للمسلمين؟

ان هنالك امرا غير موافق لحاكم عام وهو ان يتكلم هذا الحاكم بهذا النسق وهذه الخفة فى مسائل لها ما لهذه المسائل من الخطورة وان لا يقابل اسئلة صريحة واضحة وضعت بدافع من احساس خال عن الاعراض الشخصية

لتعلقة بمصالح الاوطان ، الا « بجمل واقوال مزوقة » يمكن الانسان ان يرى امثالها بسهولة فى اعمدة الجرائد الكارهة للعرب .

انه ليجب الاعتقاد بان اشغال السلك الادارى وهمومه لم تسمح لمسيو لوتو بان يحصل على فكر صحيح مبنى على اسباب معقولة . من جهة مدى المسائل التى يضعها تماس الشعوب ببعضها فى الحالتين اللتين تختص كل واحدة منهما باحد الشعبين وهما حالتا السيادة والعبوديه .

فيصير حينئذ من الضرورى مد اللازم ، من الذى لاغنى عنه ، بل من الذى لابد من التعجيل به ، ان يدرس الاحوال والظروف والشروط الموجود فيها افرنسيون فى جهات العالم الاخرى : كذا وفى الالزاس ـ لورين . فدراسة هذه الامور والمقارنه بين الاحوال هنا وهناك تفيده كثيرا فى توطيد معتقداته لافكاره . بصفته حاكما عاما للجزائر على اساسات ومبادئ احسن من التى اوجد عليها الآن معتقداته وافكاره .

فاذا لم يكن من هذه الطبقة من رجال الحكومة الذين يقل عددهم يوما عن يوم ، والذين لايعرفون من انواع الحكم غير استعمال القوة والضغط والعنف الى ان تنزل عليهم مصيبة وتحل بهم كارثة تجعلانهم يفهمون ان الفكرة تكتسب قوه وشدة كلما ضغط عليها وان هذه الشدة تزداد كلما ازداد الضغط وانها يمكنها ان تحدث فرقعة مضرة .

اما نحن فلسنا ننظر بسرور وحبور الى المكافحة العنيفة التى دفعونا اليها بالنفى المتوالى والسلب المتتالى . ولو كنا نفتكر ان هنالك وقت

يسمح لنا بذلك . لكننا نذهب الى الذين بيدهم الحل والعقد فى مسائل الجزائر ونقول لهم لماذا تصرون على الامتناع عن رؤية تقدم الاهالى الوطنيين المسلمين وعلى رفض الوسائل التى تجعل هذا التقدم يسير فى السبيل الافرنسية ؟

ولماذا تأتون بمسألة الاهالى الوطنيين المسلمين الى موقفكم الانتخابى بما ان هذا الموقف غير مهدد وانه يمكنه ان يبقى دائما ثابتا متينا بدون حاجة الى ان يكون عقبة كؤودا فى طريق مطامع هذا الشعب الشرعيه. ولكن يظهر ان ذلك قد مضى اوانه فان موقف القتال قد اتخذت. اننا نخاطب الراى العام الافرنسى . واننا نعرفه كما لم يعرف ونعلمه كما لم يعلم وعندما يصيح اخصامنا : ان ذلك تعصب نجيبهم انه اخلاص وعندما يكلموننا عن حقوق المستعمر . نجيبهم بتذكيرهم واجباته . واننا لمطمئنون مقدما على نتيجة الموقف الناشئة الآن . فقبل عشر سنين من هذا التاريخ عقد الاتفاق الافرنسى العربى نهائيا . ولم يبق لمعارضينا الا الحزى « الاسف لعملهم كل شئ فى ادارة مجلة» لايفوندالجين »

مسيو لوتو والمستعمرون والاهالى الوطنيون المسلمون

لقد انتظرنا . الى ان ياتينا نص الخطبة التى التزم فيها مسيولوتو الاعتراض العنيف على مقالاتنا التى نشرناها عن شمال افريقية ، لنرد عليها . وان نص هذه الخطبة لموجود الآن تحت انظارنا . ونرى ان من الثابت المؤكد ان بين آرائنا وآرائه ومعتقداتنا ومعتقداته . افتراقا وتخالفا وتضادا كاملين .

فها هو فكر الحاكم العام فى المسألة الاهليه الوطنيه الاسلاميه :
« هل سيستنتج المستنجون من تأكيدنا المشدد فيانا ننكر وجود المسأله الاهليه الوطنية الاسلاميه ؟ ان ذلك الاستنتاج يكون دليلا على جهل المستنتج لنا .

« ولكن هذه المسأله هى قبل كل شىء مسأله تربية شخصيه واجتماعيه . »

فاذا كان يفتكر ان المسأله الاهليه الوطنيه الاسلاميه تقتصر على كونها مسألة تربية فاننا نعتقد ان الحاكم العام للقطر الجزائرى قد اخطأ خطأً كبيرا .

ان هذه المسألة لشئ عظيم بشكل آخر وكيفية اخرى . وهى قائمة على معرفة ما اذا كنا سنطبق على الاهالى الوطنيين المسلمين مبادئ عدالتنا وانصافنا . والعداله والانصاف هما اعطاء كل ذى حق حقه . ورد كل شئ الى صاحبه . وهى تقضى بذلك . ولاشك ، ان يمنح الجميع على السواء خيرات التعليم والتربية ولكنها لاتوجد ولاتخلق واجبات مخالفة نحو المتوحشين ونحو المتمدنين المتعلمين المهذبين اذ العداله والانصاف يقضيان بان لايعتدى على حق احد ولا ان يحرم احد مما يجب ان يخول له .

فكيف يبدو لنا الآن ان حكم العدل والانصاف ضرورى الآن فى افريقيا مع انه لم يكن احد يفكر فى لزومه قبل خمسة عشر عاما ؟

ان لذلك سببين عمليين : اولهما انه ، من جهة اننا ان استقرارينا على ان نعلم الاهالى الوطنيين المسلمين واخذت تتكون نخبة منهم ذات كفاءة افهم التناقض والتباين والمخالفة الموجودة بين افعالنا وبين مبادئنا

وافهيم مواطنيهم واخوانهم ماراوه وتحققوه فى خطتنا من مخالفة العدل والقسطاس . وثانيهما انه من جهة اخرى اننا بسعينا فى اتخاذ الوسائل التى تمكننا من الاستيلاء على المغرب الاقصى واخضاعه لسيطرتنا وسلطتنا فاننا نكون بذلك عاملين على زيادة عدد الاهالى الوطنيين المسلمين الذين تدين رقابهم لنا زيادة تربو على الضعف . وانه لايجب ان يكون الانسان نبيا يوحى اليه ليتنبأ عن لزوم الاعتقاد بانه ستتوقف على عواطفهم نحو افرنسة كون شمال افريقيه سيكون سببا فى زيادة عظيمة للقوى الافرنسية اوعلة لضعف عظيم .

فسواء ارادوا اولم يريدوا ستكون فى ارجاء شمال افريقية اسباب احوال مستقبل افرنسة .

وانلخيص الدعوى التى نقيمها ضد حكم الامتيازات الحالى قد وضعنا الاسئلة الآتية :

ان المستعمرين يزرعون نحوا من مليون هكتار كل عام ويحصلون على قمح مقداره من عشرة الى اثنى عشر قنطارا بالهكتار الواحد على المتوسط . فى حين ان الاهالى الوطنيين المسلمين لايحصلون من القمح بالهكتار الا خمسة اوستة قناطير والثلاثة عشر الفا والمائتين وواحد من زارعى العنب فى الجزائر قد باعوا فى سنة ١٩١١ كمية مقدارها خمسة عشر الفا وستمائة فرنك عن كل واحد فى المتوسط فهل من العدل ان الاراضى التى تعطى مثل هذه النتائج ، تعفى من العوائد الحكومية فى حين ان اراضى الاهالى الوطنيين المسلمين يدفع هؤلاء عنها مافرض عليهم من الضرائب

ولقد اشترى المستعمرون فى الجزائر — فى هذه السنوات الاخيرة الفين وتسعمائه واربعة وسبعين « سيارة » مقدرة قيمتها بناء على الاحصاءات الرسميه الجمركية بقيمة ثمانية وعشرين مليونا وخمسمائه وثمانية آلاف فرنك وذلك مايعطى نسبة سيارة لكل مائتين وسبعة واربعين مستعمرا اوروبيا . فهل من العدل ان اهالى لديهم من البذخ والرفاهية مايظهر بمثل هذه المظاهر التى لايمكن ان ينكرها منكر ولا ان يجادل فيها مجادل . — هل من العدل ان هؤلاء المنعمين يجعلون الاهالى الوطنيين المسلمين يغرمون كل مصاريفهم وتكاليفهم العموميه ؟

ان الحاكم العام للجزائر قد اجابنا . ولكن كيف اجابنا ؟

اجابنا على السؤال الاول بقوله :

« من المؤكد ان العوائد والضرائب ثقيلة على عاتق الاهالى الوطنيين المسلمين ، وسنسعى ونجتهد فى تخفيفها وتحسين توزيعها تحسينا يجعلها اقرب احتمالا مما كانت عليه من قبل . ولكن هذه العوائد والضرائب كانت موجودة قبل افتتاحنا لهذه البلاد واستيلائنا عليها . واننا نطلب من الناقدين لاعمالنا ان يجيبونا عما اذا كانت هذه الضرائب والعوائد مقررة و مثبتة و محصلة فى تلك الازمنة السابقة بنفس الطريقة ونفس الشروط المتضمنة للنزاهة والعدالة اللتين تسير عليهما جبايتنا لهذه العوائد والضرائب ؟ »

واجابنا على النقطة الثانية بقوله :

« فلنؤكد بصوت عال اننا ندير مصالح الاهالى الوطنيين المسلمين

المادية والادبية ادارة موافقة لنزعاتهم الخاصة بهم وطبقا لرغباتهم ، وملائمة للفكر والروح الافرنسيين . وان كل مايقال بخلاف ذلك وضد ذلك يكون محض اشتغال بالجمل والاقوال المزوقة »

هذا ماجاب به . واننا لن نتأخر عن اظهار ان هذه الاجوبة ليست باجوبة يمكن قبولها والسكوت والاقتصار عليها . وانه بما ان العوائد العقاريه كانت موجودة قبل استيلاء افرنسة على تلك البلاد ، فليس ذلك سببا لاعفاء الاراضى التى يملكها المستعمرون الاوروبيون .

وقوله : جمل واقوال مزوقه ، هذا القول المشعر بالاحتقار والموجه الى اهم المواضيع التى تقيم الضمير الوطنى وتقعده لهو قول ليس فى محله ولا يليق بان يقال .

ولكننا نكتفى بان نلاحظ ان مسيو لوتو الذى يتكلم فى مجمع من المستعمرين لايسعه ولا يمكنه ان يقول غير ذلك .

فى عدد الطان الصادر بتاريخ ٩ مايو الاخير كنا قد بينا ان فى الحالة الراهنة الحاضرة لايمكن لاحد ان يقول الحقيقة للدولة المالكة على مسألة الاهالى الوطنيين المسلمين . فلا الاهالى الوطنيون المسلمون الذين رغمهم على السكوت ولا المستعمرون الذين من صالحهم ان يدافعوا عن امتيازاتهم ضد الاهالى الوطنيين المسلمين الذين يحملون المغارم وحدهم ، ولا الادارة التى هى موضوعة امام مجالس لهؤلاء المستعمرين السالطة والسيطرة عليها والتى هى بسبب ذلك اسيرة تلك المجالس واولئك المستعمرين .

وقد كان قولنا هذا الاخير قد استدعى بعض الاحتجاجات . وان عدم كفاية اجوبة مسيو لوتو تثبت لقرائنا مقدار مافى اقوالنا من الحقيقة والصدق والموافقة للاحوال .

وهل يريد قراؤنا اثباتا وتأكيدا غير هذا الاثبات وهذا التأكيد؟ انه لم يأت الى الجزائر حاكم عام قد صنع اكثر مما صنع مسيو جونار لترقية احوال الاهالى الوطنيين المسلمين المادية . فهل كان راضيا عن ذلك الحكم حكم المجالس البلديه الذى يصنع فى النواحى الجزائرية ، الوف من الاهالى الوطنيين المسلمين فى قبضة المستعمرين الافرنسيين؟

وقد ظهر كتاب اسمه « العمل الافرنسى » فى الجزائر وكان ظهوره فى هذا الاسبوع الذى كتبنا فيه مقالتنا ، عرض فيه مؤلفه درجة الترقى التى اوصلت ادارة مسيو جونار المسائل الجزائرية المختلفة اليها وابان هذا المؤلف ، وهو مسيو رويجوند اجمار الذى كان من اخص معاونى مسيو جونار فى اعماله ، مايظهر سوء اعمال تلك المجالس البلدية وتجاوزها الحد فى الخروج عن العدل فى اجراآتها ، وان هذا الاظهار ولو كان بطريقة لطيفة تكاد تكون غير محسوسة ولكنه صريح جلى كالذى تأتى طريقتنا التى نتبعها فى توضيح مثالب تلك المجالس .

وان مؤلف هذا الكتاب المذكور آنفا يبين ان الافرنسيين يشتركون فى تقديم العوائد باقل مايمكن وان الاهالى الوطنيين المسلمين مخرجون مبعدون عن الاستفادة من توزيع مصاريف الميزانيات وان الاموال العمومية مسرف فى انفاقها اسرافا زائداً وان المستعمر مدفوع الى

الاشتغال بالسياسة بدافع الفوائد التى يستحصل عليها من ذلك عوضا عن ان يفرغ وقته للعمل المخصب المفيد باحياء الاراضى وانماء المزروعات وان هذا المؤلف ليصف حكم هذه المجالس البلدية باوصاف الظلم وعدم المطابقة للمنقول و المعقول .

وقد كان مسيو جونار لايجهل من ذلك شيئاً . بكل تأكيد . فماذا صنع ؟ لقد توقف عن ايجاد النواحى المؤسسة على هذه الطريقة المنكرة الفظيعة وعلى هذا المثال الفظيع . ولكنه لم يسع فى تجربة اصلاح ما فسد من قبل . لانه لو كان ابدى اول حركة تدل على رغبة فى تهديد امتيازات المستعمرين لكان راى كل حاليه المستعمرين الاوروبيين قد وقفت ازاءه موقف العدو الالد ولم يكن له بعد ذلك سوى ان يأخذ حقيبته [١] وينصرف.

وان النتيجة التى نستخرج من هذه الحادثة التى اوقفتنا موقف المتجادلين مع رجل ادارى كبير راينا من قبل من جزئيات عمله ماامتدحناه عليه ، هى ان اصلاحا جديا لمؤسساتنا الافريقية موافقا لقرارات مجلس النواب ومجلس الاعيان اللذين يطلبان حكما وسياسة بالعدل والقسطاس ، طالما تكرر كثيرا ، لايمكن ان يتحقق الا اذا اخذ اصحاب الحل والعقد فى الحكومه الافرنسيه (حكومة الدولة الافرنسية نفسها) فى الشروع فى العمل لايجاد هذا الحكم وانه لايمكن ان ينتظر ان يأتى من افريقية اقتراح يرمى الى صميم الامور .

جريدة الطان

المؤرخة فى ١٧ مايو سنة ١٩١٢

---

[١] الحقيبة وعاء من جلد تحفظ فيه اثواب المسافر .

عقب حوادث تونس

احتساسات

جناب الرصيف المحترم ،

قد طلبتم منى ، عند رجوعى من سياحة دراسة الاحوال فى تونس ان ابين لكم ماستحصلت عليه من الاحتساسات فى اثناء وجودى بين الاهالى الوطنيين المسلمين عقب الاجراءات الحكومية التى اتخذت ضد التونسيين السبعة. وقلتم انكم تعلقون اهمية على شهادتى بسبب انى طلبت منذ عدة سنوات من قبل جمعيات وطنية اسلامية لالقاء محاضرات لدى جموع مختلفة .

وانى ساجيبكم بكل التحقيق والتدقيق الذين يمكننى ان آتى بهما فى تحقيق يجب فى اثنائه ان يدافع الانسان عن نفسه من تأثير احساساته الخاصة وان يحافظ على اهتمامه الوحيد بالواجب المدنى والوطنى المستنير بنور العلوم والمعارف.

فاقول اولا انى لا اعرف اللغة العربية ، وبناء على ذلك لم يمكننى ان اتحادث الا فى الدوائر التى يتكلم فيها باللغة الافرنسية .

ولكن ذلك لايمكن ان يتخذ وسيلة لابطال اقوالى وهو لا يكون لكل تأكيد الا امرا ملحوظا مع ذلك اهمية وهو ان اولئك الذين يتكلمون لغتنا من الاهالى الوطنيين المسلمين هم اكثر من غيرهم علما ومعارف.

وهم يكونون ، مهما كانت المهنة التى يشتغلون بها ـ اى سواء كانوا موظفين او محامين او مزارعين او اصحاب مصانع او تجار ، نخبة من اصحاب الافكار الراقية، التى تظهر بمظاهر الطبقة المديرة للشئون او الطبقة القريبة من الخاصة.

وهذه الطبقة لاتوجد فى تونس فقط بل توجد ايضا فى صفاقس

وفى القيروان فهى فى كل واحدة من هذه المدن مع بقائها على الشكل المحلى الخاص بها لها حياة عامة ثابتة تزداد تثبتا باقامتها شعائر الفكرة العصرية وشعور التقاليد الاسلامية مع الاخلاص لافرنسة الحامية والمعلمة المهذبة والوفاء فى الولاء لها.

ان ايمان التونسيين بمزايا الفكرة العصرية تبديه هذه الطبقة فى كثير من الظروف وفى اعمال الحياة العائلية كما تبديه فى معاملات الحياة الاقتصادية وليس هنالك براهين اسطع ولا ادلة انفع لتأييد ذلك من هذه البراهين التى لم تكن قط قريبة العهد ، والتى نستنتجها من تسارع الاهالى الوطنيين المسلمين التونسيين ، من كل الطبقات ، الى ايداع ابنائهم ، بل وبناتهم ايضا ، لمدارس المدن الافرنسية . قلت مدارس المدن ولم اقل مدارس الريف لانه بناء على شريطة تاريخية واقتصادية معلومة كان اهالى الريف والصعيد اكثر بطأ من سكان المدن فى الاقبال على التقدم والترقى.

والفكرة العصرية لهذه الطبقة القريبة من الخاصة هى الفكرة التى لها السيطرة على التعليم العام فى المدرسة الابتدائية وفى المدرسة العالية والتى يشتمل عليها التعليم الصناعى فى مدرسة العمال وفى المصانع واخيرا فى المظاهر العالية المتمتعة بكليات العلوم والطب والحقوق فى مدارسنا الجامعة.

فبهذا المساس بالفكر العصرى وهذا التعامل مع نخبة ذوى الافكار الافرنسية يحل بهذه الطبقة من التونسيين تغير فى احوالهم الروحية بغير ما كانت نفوسهم عليه من الاحوال .

ان ذلك لن يقلب التونسيين خلقا جديدا كلا فان مزايا جنسهم وصفاته واستعداده تبقى على حالها . ولكن الشخصية تتغير وتجدد وتثبت وتلزم من

تنبه فيه رغبة الاستزادة من معرفتنا ومن تشتد فيه الرغبة فى الاستزادة من فهم حقيقة مانحن عليه ومن يتولد وينمو عنده الرجاء بان يصير الاهالى الوطنيون اكثر لياقة لكونهم تلامذة لمربيهم الافرنسيين ويصيرون بذلك تدريجا اكثر لياقة لكونهم يصبحون معاونين لنا ومشاركين فى الاعمال والاشغال وان يعتبروا ويعاملوا بهذه الصفة . فى هذا الشعب التونسى الذى هو بطبيعته حساس وسريع التأثر — قد انمى الافرنسيون بعملهم المربى له ، حبا لافرنسة وولاء خالصا اوجد حس النقد الذى يكون رأيا متيقظا وبصيرا بحقايق الامور واعقابها .

ولاء لافرنسة وفكر خاص ، هاهما الصفتان المميزتان الطبقة الخاصة التونسية الجديدة ، مهما كان نوع الغطاء الذى تغطى به رؤسها .

لايوجد هنا عدم ارتباط فى الافكار ولا تناقض فى التعبير . ولكن بصورة اقل اختصارا نقول انا صبرنا محبينا الافرنسيين المسلمين (بعضهم لبعض اولادا بالغين — وهذا البعض او العدد القليل سيكون نخبة راقية فكرا واجتماعا كلهم ذوو كفاءة لان يحبوا انجا كموا مانانيه).

وفى هذا القسم من العمر ، القسم المقابل لسن ٢١ او ٢٥ من عمر ابنائنا ، نستحق من الحب اكثر كلما زادت محافظتنا للحب والتقدير ، فاولادنا هم اصدقائنا اكثر من كونهم اولادنا

فى هذه الحالة النفسانية ماذا كان تأثير الاحكام الادارية التى قضت بالنفى اوبالحبس على سبعة من الشبان التونسيين المسلمين الذين اتهموا بمساع فى سبيل الجامعه الاسلامية ضد امنية الحماية الافرنسية فالجامعه

الاسلامية او الاتحاد الاسلامى ليس بالجامعة العثمانية او الاتحاد العثمانى . هذا هو الراى الذى يصرح به جميع الذين يعرفون قيمة هذه الالفاظ والذين يشعرون بخطر الاوهام والخيالات التى تلقى بدون تروللعامة ولغير المطلعين .

وان من الخطأ ان يوضع فى صف واحد من صفوف حوادث الحياة السياسية الدولية ، الاتحاد الاسلامى والاتحاد الجرمانى . بل يكون اشد انطباقا واكثر على الحقائق التاريخية واكثر مناسبة للحذر والحكمة فى الادارة السياسيه السعى بقدر امكان النفوذ فى اتحاد الاسلام والمسيحية .

ولذلك يمكن اتحاد الآراء عند الكلام على الاسلام على وجود مسائل اسلاميه موافقة للعقل كما يوجد مسائل انجيلية موافقة للعقل .

فاذا تكون الاعمال التى استدعت اتهام هولاء التونسيين المنفيين ، اذا نظرنا اليها بهذا النظر — تكون اعمالهم مشابهة تماما لاعمال اولئك الافرنسيين الكاتوليكيين الذين تطوعوا فى اثناء المعارك والمكافحات الاخيرة التى انتشبت بيرانها بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية — فى اثناء تشكيل الوحدة الايطالية .

نحن يمكننا ان نخالف عن هولاء المسلمين فى المعتقدات وقواعد الدين ، ولكن لايمكننا ان ننكر الحق الذى هو لهم فى هذه الحالة حق طبيعى وشخصى .

يقول بعض الناس لالقاء الشك فى خلوص ذلك ان كثيرا من هولاء المسلمين « احرار الفكر » اوكما يقولون هنالك فى الاراضى الافريقيه « محررون » اى مطلقون من اغلال الدين ....

نعم انهم يمكن ان يكونوا قد « تحرروا » وتجردوا من روابط الدين .

ولكنهم لا يمكنهم ان يتحرروا ويتخلصوا من الروابط العائلية والروابط الاجتماعية فكيف يرفض لام مسلمة ولزوجة مسلمة ولاخت مسلمة وكيف يرفض لاب مسلم ولاخ مسلم . ان يساعدوا ويعاونوا ذوى القربى اليهم من جهة الدين ؟

فمن هو ذلك الكاثوليكى — ولو كان محررا ومتخلصا من اغلال الدين — الذى صنع غير ذلك ؟

انه يوجد هنا الهام لابد من توضيحه . وقد يمكن ان يكون تنوير الرأى العام الافرنسى اقل سهولة واكثر صعوبة من تنوير الراى الاسلامى . فهل فى الامر مسألة اتحاد عثمانى ؟ وهل تكون حزب يرمى الى غرض ارجاع دولة سلطان استانبول الى ما كانت عليه واعادة القطر التونسى اليها بصفة طائفة اسلامية او ولاية ؟

انه لا يوجد ذو فكر مستنير بين اعضاء طبقة الخاصة التى ربينا عقولها وهذبنا افكارها ، — لا يشعر بان الوقت غير مناسب وانه ساء اختياره وانتخابه لذلك وان الذين تكون فى نفوسهم هذا الغرض وسعوا فى تحضير هذا العمل ، مجردون من الذكاء ومن الشعور العملى ومن الاخلاص لافرنسة والوفاء لها مخطأ وغالط قائمان على عدم معرفة مصالح القطر التونسى وافرانسة والدولة العثمانية .

هذا هو قول معقول سمعناه فى عدة امكنة ونرى من اللازم ان ننقله هنا فلو كان من الممكن ان تونس والجزائر والمغرب الاقصى وطرابلس الغرب والقطر المصرى تكون باشكال متماثلة الاجزاء متساوية الاقسام متلائمة القطعات يكون اهاليها مستطاع تكوينهم لجنسية تخضع للدولة العثمانية او تدمج فيها بصفة قسم متحد معها لامكن الاعتقاد بامكان اتحاد الجامعة العثمانية .

ولكن لماذا يصلح هذا الفكر العتيق فكر اتساع الملك فى وقت ترى الدولة العثمانية اجزاءها نهبا مقسما .

ان تونس يجب ان تكون محميه ولكن بمن ؟ أبايطاليه ؟ ولكن فى هذه الحاله لا يكون بعد الترشح والطوفان والاحتلال الآتية من جهة الايطاليين ، غير السيطرة لا الاشراف والقيامه .

انهم يمدون الينا بطاقة بريد مصورة فيها الراية الايطالية مرفوعة على مأذنة جامع فى طرابلس الغرب ويقولون لنا انظروا ! ان الراية الافرنسية لم ترفع قط على جوامعنا . ان الايطالى لا يستولى على اراضينا فقط ، بل يستولى ، باسم رومة الكاثوليكية على ارواحنا الاسلامية .

ان مصلحتنا واميالنا تدفع بنا نحو التى نحن لها شاكرون ايضا احترامها لمؤسساتنا ولتقديمها لنا مدنيتها .

وان هذا التصريح حصلت عليه فى ظروف مختلفة من اناس لم يكن لهم ما يؤملونه ولا يخيفهم منى لانى ليس لى طمع فى الحصول على حكم ولا سلطة ولا دور .

فابعاد كل اعتبار يعود على تعلق التونسيين بالجامعة العثمانية وبابقاء الاعتبار العائد على الجامعه الاسلامية الذى تكون له وجوه وصفات دينية والذى يمكن تفسيره باسباب انسانيه بسيطة نرى هذه الخاصة مستقلة الفكر قلقة فى شان ترقيها الذى يوصلها الى التقدم العصرى .

ومن ذلك تنشأ ازمة روحية ولو انها مقتصرة على عدد قليل جدا ولكنها لها اهمية نظرا لحد ذاتها ولصفة الناس المؤثرة عليهم .

فلاى شئ يصلح التعليم والتربيه الافرنسية اذا لم ينفعا بخيراتهما الثابتة للذين يأتيان بها !

يقول التونسيون اننا نحصل الآن على التعليم والتربية الافرنسيين وسنحصل على الشعور ببعض الواجبات كما نحصل على الشعور ببعض الحقوق .

ويقولون ايضا ان منا من اعتبروا لائقين للمشاركة فى الحياة الاقتصاديه أليست هذه مكانة قريبة من المشاركة فى الحياة العموميه ؟

اننا نطلب ان نحمى من الاعتساف السياسى لحكومة يظهر انها تسعى فى ايجاد استبداد مناقض مع حقوق الدول الحاضره المبنية على القوانين الاساسية .

وان كثيرا من الملاحظين النزهين يمكنهم ان يؤكدوا للحكومة الافرنسية انها اذا راعت قواعد الانصاف ، تستطيع ان تؤمل من الاهالى المسلمين الوطنيين التونسيين اتفاقهم معها وولاءهم ووفاءهم لها .

ويكون بناء على ذلك حل هذه الازمه بطريقة قانونية وسلمية علامة على ابتداء دور جديد لاشتراك واتفاق واتحاد اكثر صميمية واخصب وآمن (هذا لو كان هنالك لزوم لذلك) بين الحامين والمحميين بدون ان يكون فى ذلك مساس بسلطة افرانسة وسيطرتها ولا بسيادة الباى « المالك لمملكة تونس »

وتفضلوا يا جناب الرصيف المحترم بقبول التعبير عن عواطفى الخالصة .

(غاستون فالراى)

— انتهى —